جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم: أصول الدين

دور منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

تخصص: دعوة وإعلام واتصال

إعداد الطالبة:

رجاء بقاص

إشراف الأستاذ:

الطاهر اعمارة الأدغم

السنة الجامعية: 1438-1439هـ / 2017-2018م

الإهداء

إنه من دواعي الخير والبركة والغبطة والسرور، أن أضع بين يدي والدي الكريمين هذا الجهد العلمي والمعرفي، هدية لهما بجميل تربيتهما لي وحرصهما على تعليمي، وإلى أساتذتي الأفاضل الذين شُرِّفت أن أكون من طلبتهم، فإليكم جميعا أهدي هذا العمل، وأرجو من العلي القدير أن يرفع قدركم في الدنيا والآخرة.

كما أهدي هذا العمل إلى زوجي وابني محمد شهين وإلى عائلتيْ بقاص ولعجالي جميعا، وإلى أختي خولة وجميع ’إخوتي.

كما أهدي هذا العمل لكل الزملاء الذين قطعت معهم أعز رحلات العمر التي ملؤها السرور والبهجة والفرحة .

وأرجو من الله عز وجل التوفيق والسّداد

رجاء بقاص

شكر وعرفان

بداية أحمد الله عز وجل وأشكره أن وفقني لإتمام هذا الجهد العلمي، ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الطاهر اعمارة الأدغم المشرف على هذا العمل وإضافاته التي استفدت منها كثيرا، كما أقف وقفة تقدير واحترام للأساتذة الأفاضل الذين شرفت بمناقشتهم هذا العمل وعلى جهودهم الحثيثة التي يبذلونها في سبيل رفعة كلمتي العلم والمعرفة.

كما أسدي شكرا خاصا إلى أخي الدكتور خالد بقاص والذي كان سندا لي في جميع مراحل المذكرة من البداية وحتى الإخراج.

رجاء بقاص

الملخص

سعت الدراسة إلى بحث دور منظمة التعاون الإسلامي تجاه أبرز قضايا الأمة الإسلامية، خاصة أنها تعتبر ثاني منظمة في العالم من حيث العضوية بعد منظمة الأمم المتحدة، لذلك من المهم بحث فعالية دورها في عديد القضايا الملحة على الساحة الإسلامية، أبرزها قضية فلسطين والقدس الشريف، وقضايا الأقليات المسلمة حول العالم، إضافة إلى قضايا الأمن الجماعي للمنظمة، وظاهرة الإسلاموفوبيا، وصولا إلى بحث مستقبل المنظمة في ظل رؤيتها لسنة 2025، والتحولات الجديدة في دول العالم الإسلامي.

Abstract

The study sought to examine the role of the OIC towards the most prominent issues of the Islamic Ummah, especially as it is considered the second organization in the world in terms of membership after the UN, so it is important to discuss the effectiveness of its role in many pressing issues in the Islamic arena, Muslim minorities around the world, as well as issues of collective security of the Organization and the phenomenon of Islamophobia, to discuss the future of the Organization in light of its vision of the year 2025, and the new transformations in the countries of the Islamic world.

مقدمة

مقدمة

في ظل ما تشهده الأمة الإسلامية من فرقة وتنازع بين دولها وحروب عليها من الداخل والخارج، يثور سؤال ملحّ حول جهود الدول الإسلامية في دفع الظلم والاضطهاد عن بعضها البعض، ودورها في الخروج من النفق المظلم الذي ترزح فيه، وحين يتم البحث في الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يجمع الدول الإسلامية تحت غطاء واحد، نجد في الصدارة منظمة التعاون الإسلامي والتي كانت تسمى قبل سنة 2011 منظمة المؤتمر الإسلامي حيث تم تأسيسها منذ سنة 1969 على خلفية محاولة الصهاينة حرق المسجد الأقصى.

وانطلاقا من الأهداف المعلنة للمنظمة والتي نص عليها ميثاقها التأسيسي – والتي تمثلت أبرزها في حماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها، والتصدي لتشويه تلك الصورة، وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان، واحترام حق تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء واحترام سيادة الدول الأعضاء واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها والوصول إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة....– من أجل كل ذلك تسعى الدراسة إلى بحث دور منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية.

1- المشكلة البحثية:

بعد أزيد من ثمان وأربعين سنة على تأسيس منظمة التعاون الإسلامي، والتي تعد الناطق باسم الأمة الإسلامية، والمحققة لآمال وتطلعات الشعوب الإسلامية في شتى بقاع العالم، يثور سؤال ملح مفاده:

ما مدى فعالية دور منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية؟

وتندرج تحت المشكلة البحثية أسئلة فرعية، وهي:

- فيم تتمثل أجهزة منظمة التعاون الإسلامي، وما أبرز أهداف المنظمة ومبادئها؟
- ما موقف منظمة التعاون الإسلامي من أبرز قضايا الأمة الإسلامية؟
- ما تأثير الوقائع الدولية على مسار ودور منظمة التعاون الإسلامي؟

2- مجالات الدراسة:

- **المجال الزمني**: ينطلق المجال الزمني للدراسة من تاريخ تأسيس منظمة التعاون الإسلامي سنة 1969 ويمتد إلى غاية سنة 2018.

- **المجال المكاني**: يتمثل المجال المكاني للدراسة في عموم العالم الإسلامي باعتباره المجال الحيوي للمنظمة المدروسة.

3- الفروض العلمية:

اعتمدت الدراسة ثلاث فروض أساسية:

- تتحقق الأهداف المرسومة للمنظمة بتفعيل وظائف أجهزتها.
- كلما كانت المنظمات أكثر تماسكا كانت المواقف والأدوار أكثر تأثيرا.
- التحالفات الخارجية المخالفة لمبادئ المنظمة، تؤثر على مستقبل المنظمة ودورها.

4- الأهمية العلمية والعملية:

أ/ الأهمية العلمية: تتمثل في دراسة ظاهرة التنظيمات الدولية الحكومية باختلاف جغرافيتها إقليمية كانت أم عالمية، ومنظمة التعاون تعد ثاني أكبر المنظمات العالمية بعد الأمم المتحدة، كما أنها تعبر عن صوت العالم الإسلامي، وهو ما يجعل الدراسة على قدر من الأهمية العلمية خاصة من خلال بحث أدوار ومواقف المنظمة تجاه قضايا الأمة الإسلامية.

ب/ الأهمية العملية: وتتمثل في الإستفادة من نتائج البحث في فهم أعمق لواقع الأمة الإسلامية وتحالفاتها ودرجة تماسكها ووحدتها.

5- المناهج المستخدمة:

ستستخدم الدراسة منهجين أساسيين أولهما المنهج التاريخي الذي يبحث في جذور المشكلات البحثية وتطور أحداثها، وعلاقتها بالبيئة التي نشأت فيها، كما يساعد على ابراز نقاط التحول في الظاهرة محل الدراسة.

أما المنهج الثاني، فيتمثل في منهج دراسة الحالة، وهو المنهج الذي يتضمن بحثا معمقا في وحدة معينة بهدف جمع المعلومات والبيانات المستفيضة عنها، وعلاقتها مع البيئة، ثم تحليل النتائج أملا في الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة، وهو ما ينسحب على حالة الدراسة، من خلال تتبع مسار منظمة التعاون الإسلامي ومواقفها وأدوارها.

6- الدراسات السابقة:

- دراسة صلاح الدين حسن السيسي، والمنشورة سنة2007 في كتاب بعنوان "النظم والمنظمات الإقليمية والدولية"، حيث عرض الكاتب في مؤلفه واقع المنظمة، انطلاقا من أهدافها ومبادئها المسطرة، ووصولا إلى مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، وقد استفادت الدراسة من الكتاب فيما يخص توضيح عديد المبادئ وبيان الأجهزة الفرعية للمنظمة، غير أن الكتاب ركز فقط على الأطر القانونية، والأجهزة من دون تحليل لواقع عمل المنظمة وهو ما ركز عليه بحثنا.

- دراسة أكمل الدين إحسان أوغلو المنشورة سنة 2013، في كتاب بعنوان" العالم الإسلامي وتحديات القرن الواحد والعشرين منظمة التعاون الإسلامي"، حيث تعرض الكاتب- وهو الأمين العام السابق لمنظمة التعاون الإسلامي، وأول أمين عام منتخب- إلى واقع المنظمة وبعض أدوارها، من خلال تسع فصول ومرفق وعشر ملاحق، إذ بدأ الكاتب فصوله بإطار تاريخي عن المنظمة، كما تعرض لمسيرة إصلاح المنظمة من الداخل، معرّجا فيما بعد على دور المنظمة تجاه قضايا المسلمين، مدافعا عن دوره كأمين عام في اقتراح عديد التي من شأنها تفعيل أداء المنظمة في الساحة العالمية عموما والإسلامية خصوصا، وقد استفادت الدراسة من كتاب أوغلو الشيء الكثير باعتباره مصدراً للبحث، غير أن ما يميز هذه الدراسة عن الكتاب هو تقديمها رؤية نقدية لعديد الأدوار والمواقف.

- دراسة معمر رتيب محمد عبد الحافظ، المنشورة سنة 2017 في كتاب بعنوان "منظمة التعاون الإسلامي، دراسة قانونية في ضوء النظريات العامة للمنظمات الدولية"، حيث عرض الكاتب فكرة الوحدة الإسلامية وتطورها، لينتقل بعدها إلى مناقشة أجهزة المنظمة المختلفة وأدوارها، مع التعليق عليها من وجهة نظر قانونية، وبالرغم من تركيز الكاتب على الأطر القانونية، إلا أن الدراسة استفادت

من الكتاب في معرفة مدى تطبيق منظمة التعاون الإسلامي للأطر القانونية المنصوص عليها في ميثاقها ونصوصها التأسيسية، خاصة فيما يتعلق بمنظومة الأمن الجماعي وحل النزاعات التي تقوم بين أعضاء المنظمة.

7- خطة البحث:

تتطرق الدراسة في هذا البحث إلى ثلاث فصول، يتضمن أولها الإطار المفاهيمي والهيكلي، والذي ضم مبحثين تعرض أولهما لماهية منظمة التعاون الإسلامي، فيما تطرق الثاني إلى الإطار الهيكلي والتنظيمي للمنظمة، أما الفصل الثاني فسيعرض لموقف منظمة التعاون الإسلامي من أبرز قضايا الأمة الإسلامية، وقد تضمن ثلاث مباحث تطرق أولها إلى دور منظمة التعاون الإسلامي في قضية فلسطين والقدس الشريف، أما الثاني فتعرض لموضوع الأمن الجماعي وتسوية النزاعات في منظمة التعاون الإسلامي، وتعرض المبحث الثالث لمواقف وأدوار منظمة التعاون تجاه قضايا الأقليات المسلمة والإسلاموفوبيا، أما الفصل الثالث والأخير فتعرض لقضايا الأمة الإسلامية بين واقع التطورات الجديدة ورؤية المنظمة 2025، إذ تضمن مبحثين عرض أولهما قراءة لأبرز مضامين برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2025، فيما تطرق الثاني إلى التطورات الدولية الجديدة وتأثيراتها على مستقبل ودور المنظمة.

الفصل الأول

منظمة التعاون الإسلامي ـ إطار مفاهيمي وهيكلي ـ

تمهيد

المبحث الأول: ماهية منظمة التعاون الإسلامي

المطلب الأول: النشأة والتعريف

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ منظمة التعاون الإسلامي

المبحث الثاني: الإطار الهيكلي والتنظيمي لمنظمة التعاون الإسلامي

المطلب الأول: الأجهزة الرئيسية

المطلب الثاني: الأجهزة الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي

الفصل الأول: منظمة التعاون الإسلامي . إطار مفاهيمي وهيكلي .

تمهيد:

ستحاول الدراسة من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على تاريخ ونشأة منظمة التعاون الإسلامي، وأهدافها التي رسمها المؤسسون، ومختلف الأجهزة التي وضعوها من أجل أن تقوم المنظمة بكامل وظائفها.

المبحث الأول: ماهية منظمة التعاون الإسلامي

ستتطرق الدراسة في هذا المبحث إلى الجانب التأصيلي والتاريخي لفكرة التكامل الإسلامي عبر التاريخ وصولا لشرح نشأة وتطور منظمة المؤتمر الإسلامي، وتبيان أهم الأهداف والمبادئ التي سطَّرها المؤسسون لهذا الكيان.

المطلب الأول: النشأة والتعريف

تتطرق الدراسة في هذا المطلب إلى تاريخ المنظمة وأسباب تأسيسها والظروف الدولية المحيطة بالعالم الإسلامي خلال مرحلة التأسيس.

أولا: تاريخ نشأة المنظمة:

شهد العالم الإسلامي محاولات عديدة قادها مفكرون إسلاميون لأجل تأسيس إطار جامع للأمة الإسلامية، خاصة بعد غياب ذلك الإطار منذ سقوط الخلافة العثمانية، ومن تلك المحاولات نذكر دعوة المفكر الجزائري مالك بن نبي إلى إنشاء كومنوالث إسلامي يمتد من العاصمة الأندونيسية جاكرتا إلى طنجة بالمغرب، كما سجل التاريخ قبل ذلك دعوة المصلحين جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمان الكواكبي إلى تأسيس "الجامعة الإسلامية"، إذ دعا الأفغاني المسلمين إلى الإصلاح الديني والإجتماعي والسياسي، وقد شملت دعوته مزج العقيدة بالنظم الإجتماعية والسياسية، مستندًا فيما ذهب إلى حال المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين، وقد ذهب إلى ضرورة قيام وحدة بين أجزاء العالم الإسلامي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، وتسعى إلى إعادة مجد الإسلام والوقوف في وجه الزحف الإستعماري على البلاد الإسلامية، وقد أسّس الشيخ الأفغاني فكرة الجامعة الإسلامية على مبدأين أساسيين هما التربية السياسية للشعوب أولا، وذلك من خلال تثقيفها وتربيتها على الوحدة ومكافحة الفساد والإستبداد والظلم، وعدّ ذلك أول طريق للإصلاح.[1]

واعتبر الشيخ الأفغاني أن الحجّ هو المدرسة التي تغرِس في نفوس المسلمين الوحدة دون اعتبار لجنس دون آخر أو لوطن دون آخر، ولا تمييز للغة دون أخرى، فكلهم على صعيد الحجّ مسلمون، وهنا يتحقق مفهوم الإتحاد في وجه المستعمر.

أما المبدأ الثاني فيتمثل في الخلافة التي دافع عليها الشيخ وركز على ضرورة بقائها في آل عثمان، نظرا لما تمتلكه الدولة العثمانية من مقومات عسكرية واقتصادية وثقافية لا يمتلكها غيرها من البلاد

[1] محمد رتيب محمد عبد الحافظ، **منظمة التعاون الإسلامي** دراسة قانونية في ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية،ط.1، 2017) ص ص. 7،8.

الإسلامية، ولقد أحدثت هذه الدعوة تجاوبا في عديد الأقطار الإسلامية من خلال نشوء عديد الحركات السياسية والدينية المقاومة للمستعمر وأفكاره، كما تلقّف السلطان عبد الحميد الثاني دعوة الشيخ الأفغاني، واعتبرها فرصة لجمع شتات الدولة وتضميد جروحها، ومحاولة الوقوف في وجه المستعمر.

أما العلامة عبد الرحمان الكواكبي فيعد من أبرز من تعرض لقضايا الأمة الإسلامية وتحدياتها محذِّراً من عواقب فرقة وانقسام الأمة، حيث ألَّف كتابه المعنون بـ "أمّ القرى" على خلفية الضعف الذي أصاب الأمة الإسلامية في أوائل القرن الرابع عشر هجري، حيث تصوَّر في كتابه وجود جمعية دينية سمّاها "جمعية أم القرى" مقرّها مكة المكرمة هدفها بحث أسباب التخلف والضعف الذي نزل بالمسلمين، وقد خلصت جمعية أم القرى في نهاية اجتماعاتها إلى وضع قانون لمنظمة أهلية غير حكومية هي "جمعية تعليم الموحدين" والتي تسعى كمرحلة أولى إلى النهضة الدينية التي تركّز على التعليم والتربية، ثم تنظيم المسلمين لأنفسهم سياسيا وهي المرحلة الثانية.[1]

أما على صعيد المحاولات الفعلية في القرن العشرين، فيمكن الإشارة إلى المؤتمر الإسلامي للخلافة سنة 1926م بمصر والذي نظِّم بدعوة من جامعة الأزهر في محاولة منه تعويض سقوط الخلافة العثمانية، وفي نفس السنة دعا الملك السعودي عبد العزيز آل سعود إلى مناقشة قضايا العالم الإسلامي بمكة المكرمة، كما سجلت سنة 1931م انعقاد المؤتمر الإسلامي العام في القدس الشريف بهدف مواجهة ومقاومة الإستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة والذي تدخلت المملكة المتحدة لمنع انعقاده، إضافة إلى عديد المحاولات الحكومية المختلفة والتي باءت بالفشل نظرا لعديد الإختلافات والقناعات الضيقة.[2]

ثانيا: طبيعة الواقع الدولي خلال مرحلة التأسيس:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد العالم العربي والإسلامي مرحلة تاريخية مصيرية، تبدَّت من خلال قيام موجات تحرر في عديد الأمصار، رفع خلالها شعار الهوية والشخصية الإسلامية ودحر الإستعمار الغاصب والمستبد الكافر، وبنهاية فترة الخمسينيات من القرن الماضي وتحرر جلّ الدول العربية والإسلامية من الإستعمار الذي لازمها لعقود طويلة، فتح المجال لإحياء الجهود والمبادرات

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 8،9.

[2] أوهيبة خديجة، "موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من قضية القدس"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص علاقات دولية (جامعة وهران: كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2010/2009) ص ص.2-4.

الداعية لوضع خطط وبرامج نحو وحدة الدول الإسلامية، خاصة في ظل الصراع والإستقطاب الدولي الذي شهدته فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي الرأسمالي والشرقي الإشتراكي، وقد لعبت عديد العوامل الأخرى دورا في تشجيع الدول الإسلامية على التعاون والتكاتف فيما بينها خلال الفترة المذكورة، أهمها رغبة الدول المستقلة حديثا في إبراز سيادتها وذلك عبر اتفاقيات مشتركة مع دول أخرى وخصوصا مع الدول الإسلامية، وكذلك رغبة الدول المستقلة في الدخول في ترتيبات دولية خاصة بها بعيدة عن تأثير الدولتين الرئيسيتين في الصراع العالمي وهما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، كما تضمنت العوامل المذكورة أسبابا اقتصادية دفعت الدول الإسلامية إلى التعاون فيما بينها وهي البحث عن الإستقلال الإقتصادي والذي اعتبره عديد القادة الإسلاميين سبيلا أساسيا للخروج أولا من التبعية الإقتصادية للدول المستعمرة سابقا، ولتحقيق استقلال القرار السياسي ثانيا.

أما السبب الآخر الأكثر أهمية هو قيام دولة الكيان الصهيوني سنة 1948م ومحنة الشعب الفلسطيني والحروب التي شنّها الكيان الصهيوني ضد عديد الدول العربية والإسلامية في المنطقة العربية، وذلك بالتعاون مع قوى الظلم الغربية.[1] وقد جاءت أبرز المبادرات من قبل ثلاث دول إسلامية كبرى وهي باكستان والمملكة العربية السعودية وماليزيا، ورغم أن تلك المبادرات كانت منفصلة غير أنها اجتمعت على أهداف متشابهة ومشتركة أسست لنشأة منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد شهدت سنوات 1954و 1955و1956م على تلك المبادرات.

وقد مثلت هزيمة ونكسة سنة 1967م دافعا قويا لإنجاح تلك المبادرات، خاصة وأن الكيان الصهيوني أصبح من القوة بمكان، في ظل الدعم الغربي الأوروبي والأمريكي لمشروعه في المنطقة العربية.

لذلك جاءت المبادرة الماليزية التي أعرب عنها رئيس وزرائها سنة 1968م تنكو عبد الرحمان بوترا الحاج، عبر دعوته إلى إقامة مؤتمر إسلامي، وإرساله مبعوثا إلى عدد من الدول الإسلامية يحمل اقتراحا بإنشاء "كومنوالث" إسلامي يضم الدول الإسلامية، ويعزز التعاون بينها من أجل مصلحة كافة المسلمين، وقد برزت الفكرة وترجمت إلى الواقع في شهر أفريل سنة 1969م، إذ انعقد المؤتمر الإسلامي العالمي في العاصمة الماليزية كوالالمبور بمشاركة نحو مائة من أعضاء الوفود والذين يمثلون ثلاثة وعشرين دولة، حيث تطرق المؤتمر إلى العديد من القضايا التي تهم المسلمين كان أبرزها إدانة

[1] أكمل الدين إحسان أوغلو، **العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد. منظمة التعاون الإسلامي** (القاهرة: دار الشروق، ط.1 ،2013) ص ص. 46،47.

العدوان الصهيوني واحتلاله للأماكن المقدسة، وكذا مسألة تعزيز التعاون التجاري والثقافي فيما بينها، إضافة إلى طرح عديد القضايا المشتركة كقانون الأسرة ومسألة رؤية الهلال وغيرها.[1]

ويعود تأسيس منظمة التعاون الإسلامي والتي كانت تسمى عند تأسيسها منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى القرار الصادر عن القمة التاريخية التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية يوم الثاني عشر من شهر رجب 1398هجرية الموافق للخامس والعشرين من سبتمبر من سنة 1969 ميلادية وذلك على خلفية جريمة إحراق المسجد الأقصى المبارك في القدس المحتلة.

وبعد التأسيس أصبحت منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية بعد منظمة الأمم المتحدة، حيث تضم سبعا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات، وتمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنه دعما للسلم والإنسجام الدوليين وتعزيزا للعلاقات بين مختلف شعوب العالم.

وقد شهدت سنة 1970م انعقاد أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، حيث قرر خلالها إنشاء أمانة عامة للمنظمة يكون مقرها جدة.

وقد نتج عن الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد سنة 1972م اعتماد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي وضع أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المجملة في تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. وقد تطور عدد أعضاء المنظمة بمرور الوقت بعد أن ضم ثلاثين دولة خلال التأسيس، ليصل إلى سبع وخمسين دولة خلال سنة 2001م بعد انضمام دولة ساحل العاج.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 47،49.

[2] الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي، "تاريخ المنظمة،" www.oic-oci.org/ .? P-id=56&p-ref= 26&/an= ar

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ منظمة التعاون الإسلامي

ترمي منظمة التعاون الإسلامي حسب ميثاقها إلى بلوغ الأهداف التالية:

- الحفاظ على القيم الروحية والإجتماعية الإسلامية.
- مساندة الشعوب في كفاحها ضد الإستعمار والإستغلال، ودعمها في سبيل الحفاظ على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.
- تأكيد دعمها لحقوق الشعوب المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
- تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الإسلامية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعلمية وكافة المجالات الحيوية الأخرى.
- تعزيز السلام العالمي الذي يوفر الأمن والحرية والعدل لجميع الشعوب.
- حماية الأقليات المسلمة في الدول غير المسلمة.
- إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.
- تعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية من أجل تحقيق التكامل الإقتصادي فيما بينها، بما يفضي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة.
- ضمان المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في عمليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية لضمان مصالحها المشتركة.[1]
- بذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الإقتصادي في الدول الأعضاء.
- حماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها والتصدي لتشويه صورة الإسلام وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان.
- الرقي بالعلوم والتكنولوجيا وتطويرها، وتشجيع البحوث والتعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجالات.

وفي سبيل بلوغ هذه الأهداف تتصرف الدول الأعضاء في علاقاتها البينية وفقا للمبادئ التالية:

- تلتزم جميع دول الأعضاء بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها.
- الدول الأعضاء دول ذات سيادة وتتساوى في الحقوق والواجبات.
- تقوم جميع الدول الأعضاء بحل نزاعاتها بالطرق السلمية كالوساطة والمفاوضات والتحكيم، والإمتناع عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها في علاقاتها.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط.1، 2007) ص.281.

- تتعهد جميع الدول الأعضاء باحترام السيادة الوطنية والإستقلال ووحدة الأراضي لكل منها وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.
- الإمتناع عن المشاركة في الأحلاف العسكرية القائمة في إطار الدول الكبرى، وعدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي الإسلامية.[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص.281.

المبحث الثاني: الإطار الهيكلي والتنظيمي لمنظمة التعاون الإسلامي

تتطرق الدراسة في هذا المبحث إلى الأجهزة المختلفة المنظِّمة لعمل منظمة التعاون الإسلامي ووظائفها، والتي يمكن حسب مؤسسي المنظمة أن تحقق الأهداف والمبادئ المرسومة، حيث تم تقسيمها إلى أجهزة رئيسية وأخرى فرعية.

المطلب الأول: الأجهزة الرئيسية

وتتمثل في الأجهزة التالية:

أولا: مؤتمر الملوك والرؤساء:

يعتبر مؤتمر الملوك والرؤساء الجهاز الأعلى للمنظمة، ويجتمع ملوك ورؤساء الدول والحكومات على مستوى القمة مرة كل ثلاث سنوات، وقد يعقد أيضا كلما اقتضت مصلحة الأمة الإسلامية ذلك، ولدى عقد كل دورة من دورات مؤتمر القمة الإسلامي يجري انتخاب رئيس يتولى هذا المنصب إلى حين عقد الدورة التالية.

ويتولى المؤتمر النظر في القضايا العليا التي تهم العالم الإسلامي وتنسيق سياسة المنظمة تبعا لذلك، كما يتولى مهمة وضع الإستراتيجية الخاصة بالسياسة والعمل الإسلاميين.[1]

ثانيا: مؤتمر وزراء الخارجية:

يعد مؤتمر وزراء الخارجية الهيئة الرئيسية في منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي ينعقد بصفة دورية مرة كل سنة لبحث الوسائل اللاّزمة لتنفيذ السياسة العامة للمنظمة، وعند الإقتضاء تعقد دورات استثنائية بناء على طلب أحد الأعضاء، ولدى عقد كل دورة ينتخب المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية رئيسا يتولى هذا المنصب إلى حين عقد الدورة التالية، وتناط بالمؤتمر مسؤولية تحديد السياسات المزمع اتباعها واتخاذ قرارات ذات مصلحة مشتركة تتماشى مع أهداف المنظمة ومقاصدها، والمصادقة على ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة، والقيام بتعيين الأمناء المساعدين الأربعة بناء على توصية الأمين العام، وتحديد موعد ومكان الدورة التالية ودراسة أية قضية تؤثر على دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في حالة طلب ذلك من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

[1] جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي**" النظرية العامة. المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006) ص. 354.

ثالثا: الأمانة العامة

أنشئت بمقتضى قرار صادر عن المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الخارجية الذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية في مارس 1970م، والتي تتولى تأمين الإتصال بين الدول الأعضاء وتقديم التسهيلات للتشاور وتبادل الآراء ونشر المعلومات ذات الأهمية المشتركة بين الدول الأعضاء، وإعداد اجتماعات المؤتمر بالتعاون مع الدولة المضيفة بشأن النواحي الإدارية والتنظيمية ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر[1]، وتقديم التقارير، وعليها أن تقدم للدول الأعضاء مباشرة أوراق العمل والمذكرات في نطاق توصيات وقرارات المؤتمر.

يقع مقر الأمانة العامة بمدينة جدة إلى أن يتم تحرير القدس لتصبح مقرا دائما لها وتتكون الأمانة مما يلي:

1. الأمين العام:

يرأس الأمانة العامة أمين عام يعينه المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية لفترة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويساعده أربعة أمناء عامون مساعدون ينتخبهم المؤتمر حسب الشرط نفسه.

ويمثل الأمين العام السلطة العليا في الأمانة العامة والأجهزة التابعة لها وهو مسؤول عن سير عمل الأمانة العامة والأجهزة التابعة أمام المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية والأمين العام مطالب بتقديم تقارير إلى المؤتمرات الإسلامية بشأن سير العمل وتنفيذ المهام الموكلة إلى كل جهاز، بالإضافة إلى الأمناء العامين المساعدين، يساعد الأمين العام مجموعة من الموظفين والخبراء الذين يعينهم من بين مرشحي الدول الأعضاء حسب كفاءتهم مع وضع مبدأ التوزيع الجغرافي بعين الإعتبار، والذين يتمتعون بالإمتيازات والحصانات اللازمة لقيامهم بوظائفهم حسب ما يقره المؤتمر.

2. الأمناء العامون المساعدون:

وزعت مجمل اختصاصات الأمانة العامة على الأمناء العامين المساعدين على النحو التالي:

. أمين عام مساعد مكلف بالشؤون السياسية وشؤون الجماعات والأقليات المسلمة.

. أمين عام مساعد مكلف بالشؤون الثقافية والإجتماعية والإعلامية.

. أمين عام مساعد مكلف بالشؤون الإقتصادية.

أمين عام مساعد مكلف بالشؤون بالعلوم والتكنولوجيا.[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 354.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 355.

3. هياكل الأمانة العامة:

ويضم هيكل الأمانة العامة إدارة للتنسيق مع فلسطين يرأسها مدير يتمتع بمزايا أمين عام مساعد ومكتب إسلامي يرأسه مدير يتمتع بمزايا أمين عام مساعد لمقاطعة إسرائيل وتنسيق العمل بين المنظمات الإسلامية غير الحكومية، بالإضافة إلى مكتب الأمين العام.

تتوزع اختصاصات الأمانة العامة على الإدارات التالية:

إدارة الشؤون السياسية، إدارة الشؤون الإقتصادية، إدارة الشؤون الإعلامية، إدارة الشؤون الثقافية والإجتماعية، إدارة التنسيق بين الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة والمتخصصة والمؤسسات المنتمية، إدارة الشؤون الإدارية، إدارة الشؤون المالية، إدارة الشؤون القانونية، إدارة العلوم والتكنولوجيا، إدارة الأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، إدارة المراسم والعلاقات العامة، إدارة المؤتمرات، إدارة المعلوماتية والأرشيف.

4. مالية الأمانة العامة:

طبقا لميثاق المنظمة وفي سبيل إدارة أعمال الأمانة العامة ونشاطاتها يجب أن تتوافر لها موارد مالية من أجل تغطية المصاريف تتحملها الدول الأعضاء حسب الدخل القومي لكل منها تديرها طبقا للأنظمة واللوائح التي يوافق عليها مؤتمر وزراء الخارجية.

وتشكل لجنة مالية دائمة من قبل المؤتمر، تكون من الممثلين الدائمين للدول المشتركة تجتمع بمقر الأمانة العامة، بحيث تكون بمساعدة الأمين العام بمراقبة ميزانية الأمانة العامة.

رابعا: محكمة العدل الإسلامية الدولية:

طرحت فكرة إنشاء محكمة العدل الإسلامية الدولية في القمة الثالثة للمؤتمر الإسلامي عام 1980م وقد أنشئت في مؤتمر القمة الخامس المنعقد بالكويت عام 1987م الذي أصدر قراره بالموافقة على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية، على أن تكون ولايتها اختيارية في نظر المنازعات التي تثور بين الدول الأعضاء، جاعلا من هذه المحكمة أحد الأجهزة الرئيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجانب الأجهزة الأخرى، بناء على نص المادة الثالثة في الفقرة الرابعة من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.[1]

وتعد محكمة العدل الإسلامية أحدث تطبيقات القضاء الدولي النوعي، فهي تختص بالنظر في المنازعات التي تثور بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبالرجوع إلى نظامها الأساسي نجد أنها تختص بالمنازعات التي تثور بين الدول الإسلامية فقط، وهي تطبق في هذا الشأن مبادئ الشريعة

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.356،357.

الإسلامية كمصدر أساسي تعتمد عليه المحكمة في أحكامها، كما أن لها أن تسترشد بالقانون الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي، والمعاهدات الدولية والعرف الدولي المعمول به والمبادئ العامة للقانون وكذا أحكام المحاكم الدولية.

وطبقا للمادة الثانية عشر من ميثاق المنظمة التي تنص على ما يلي:

" أي خلاف ينجم بشأن تفسير وتطبيق أو تنفيذ أية مادة من مواد هذا الميثاق، يسوّى وديا وفي جميع الحالات عن طريق المشاورات أو المفاوضات أو التوفيق أو التحكيم"، فهذا النص ليس له ما يقابله في ميثاق الأمم المتحدة وإن جرى العمل الدولي على التسليم لأجهزة الأمم المتحدة، بحق تفسير الميثاق في حدود ما يسمى بالسلطات الضمنية Implied powers مما يمنحه المرونة الكافية لمواجهة ما يستجد من مشاكل، وحتى تكون لها الفرصة لمواكبة التطور وفقا لاحتياجات الدول الأعضاء وطبيعة العمل المنوط بها[1].

المطلب الثاني: الأجهزة الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي

ضمَّن الموقع الرسمي الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي عديد الأجهزة الفرعية التي يمكن تقسيمها كالتالي:

أولا: المؤسسات والأجهزة المتخصصة

وهي المؤسسات والأجهزة المنشأة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي بموجب قرار من مؤتمر القمة أو المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وتكون عضويتها مفتوحة بصورة اختيارية أمام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتتميز ميزانياتها بالإستقلالية عن ميزانية الأمانة العامة أو ميزانيات الأجهزة الفرعية، وتعتمد ميزانيات هذه الأجهزة النصوص والتشريعات في أنظمتها الأساسية.

وقد استحدثت خمس مؤسسات متخصصة هي:

1. البنك الإسلامي للتنمية، ومقره مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية:

وهو مؤسسة مالية إسلامية دولية أنشئت بموجب البيان الصادر عن المؤتمر الأول لوزراء مالية الدول الأعضاء الذي عقد في جدة في شهر ذي القعدة 1393هـ (ديسمبر 1973م) وافتتح البنك رسميا في 15 شوال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

ويهدف البنك الإسلامي إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وذلك عبر

[1] **المرجع نفسه**، ص. 357.

المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم القروض للمؤسسات وللمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

ويقوم البنك بإنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، ومن بينها صندوق لمعونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء. وكذلك المساعدة في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء والتبادل التجاري فيما بينها.

وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في البنك بتاريخ 23 فبراير 2000م ثلاثا وخمسين دولة، والشرط الأساسي للعضوية أن تكون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي وأن تشارك في رأس مال البنك.

2. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إسيسكو)، ومقرها مدينة الرباط المغربية:

وهي منظمة دولية متخصصة في ميادين التربية والعلوم والثقافة والاتصال. عقد المؤتمر التأسيسي للمنظمة في مدينة فاس بالمملكة المغربية في9-11 رجب 1402 الموافق لـ 3-5 مايو 1982م، ويهدف إلى:

1. تقوية التعاون وتعميقه بين الدول الأعضاء في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، والنهوض بهذه المجالات وتطويرها، في إطار المرجعية الحضارية للعالم الإسلامي، وفي ضوء القيم والمثل الإنسانية الإسلامية.

2. تدعيم التفاهم بين الشعوب في الدول الأعضاء وخارجها والمساهمة في إقرار السلم والأمن.

3. التعريف بالصورة الصحيحة للإسلام والثقافة الإسلامية وتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان والعمل على نشر قيم ثقافة العدل والسلام ومبادئ الحرية وحقوق الإنسان، وفقاً للمنظور الحضاري الإسلامي.

4. تشجيع التفاعل الثقافي ودعم مظاهر تنوعه في الدول الأعضاء، مع الحفاظ على الهوية الثقافية وحماية الاستقلال الفكري[2].

5. تدعيم التكامل والتنسيق بين المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال وبين الدول الأعضاء في الإيسيسكو، وتعزيز التعاون

[1] الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي، "المنظمات"،
www.oic-oci.org/home/?lan=ar
[2] **المرجع نفسه.**

والشراكة مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المماثلة وذات الاهتمام المشترك، داخل الدول الأعضاء وخارجها .

6. الاهتمام بالثقافة الإسلامية وإبراز خصائصها والتعريف بمعالمها في الدراسات الفكرية والبحوث العلمية والمناهج التربوية.

7. العمل على التكامل والترابط بين المنظومات التربوية في الدول الأعضاء.

8. دعم جهود المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية للمسلمين في الدول غير الأعضاء في الإيسيسكو .

3. وكالة الأنباء الإسلامية الدولية (إينا)، ومقرها مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية:

أنشئت تنفيذا للقرار رقم 3/6 الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية الذي عقد بجده في مارس 1972م، وتهدف إلى:

- إقامة علاقات وثيقة بين الدول الأعضاء وتنميتها في ميدان الإعلام.
- تطوير الاتصال والتعاون الفني بين وكالات الأنباء في الدول الأعضاء في المنظمة.
- تعريف وتحسيس الرأي العام العالمي بمشاكل الشعوب الإسلامية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

4. منظمة إذاعات الدول الإسلامية (إسبو)، ومقرها مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية:

أنشئت تنفيذا للقرار الصادر عن المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء الخارجية الذي عقد بجدة (المملكة العربية السعودية) في يوليو 1975م. ويهدف إلى:

- نشر مبادئ الدعوة الإسلامية وتعليم اللغة العربية.
- تعريف الشعوب الإسلامية بعضها ببعض.
- شرح القضايا الإسلامية والكفاح من أجلها.
- تعميق روح الأخوة بين الشعوب الإسلامية.
- تنمية التعاون بين الأجهزة والهيئات الفنية والمنظمات الإسلامية العاملة في الميدان الإذاعي في الدول الأعضاء.
- إنتاج وتبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تخدم أهداف المنظمة.

[1] **المرجع نفسه.**

5. اللجنة الإسلامية للهلال الدولي، ومقرها مدينة بنغازي الليبية:

أقر المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية الذي عقد في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية في الفترة من 16 إلى 22 مايو 1977 ، مبدأ إنشاء هذه اللجنة والتي تتمثل أهدافها في:

- السهر على تقديم الإسعافات الطبية والإنسانية في حالة حدوث كوارث طبيعية.
- تقديم المساعدة ما أمكن لكل المنظمات الدولية والمحلية المهتمة بخدمة الإنسانية[1].

ثانيا: الأجهزة المتفرعة

وهي الأجهزة التي أنشئت في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي بناءً على قرار من المؤتمر الإسلامي لملوك ورؤساء الدول والحكومات أو المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وتكتسب عضويتها بصورة تلقائية من الدول الأعضاء، ويتم تمويلها عبر مساهمات الدول الأعضاء الإلزامية والطوعية ومن المداخيل المتأتية مما تقدمه من خدمات. وتقر ميزانياتها من قبل المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، ونجد منها:

1. مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: ومقرّه العاصمة التركية أنقرة، أُسِّس سنة 1977، ويهدف إلى جمع وتصنيف وتوزيع المعلومات والمعطيات عن الحياة الإقتصادية والإجتماعية للدول الأعضاء، وإجراء البحوث عنها، وإعداد البرامج التعليمية والتدريبية لصالح مواطنيها، وتنظيم الندوات والمحاضرات، ودراسة هياكل الإنتاج وإمكانية التكامل الإسلامي، وتطوير استغلال موارد الدول الأعضاء.

2. مركز البحوث للتاريخ والفنون والحضارة الإسلامية: تأسس سنة 1976م ومقره مدينة إسطنبول التركية، حيث يهدف إلى نشر بحوث التراث وإتاحة الفرصة للمؤرخين والباحثين والعلماء والكتّاب ورجال الفقه الإسلامي لإجراء بحوث حول التراث الإسلامي بغية إيجاد نفاهم أفضل وتعزيز الروابط التاريخية والثقافية للشعوب الإسلامية، ودحض ما يقدمه المستشرقون من معلومات خاطئة حول قضايا الإسلام والمسلمين، وذلك من خلال دوريات خاصة.

3. الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا: أسِّست سنة 1978 ومقرها مدينة داكا بدولة بنغلاديش، تهدف لتدريب وتنمية القوى البشرية في المهن التي تحتاجها الدول الأعضاء، وإجراء البحوث في المجال التقني والمهني، ويتم تمويلها عبر مساهمات الأعضاء وعبر صندوق التضامن الإسلامي.

[1] **المرجع نفسه.**

4. **المركز الإسلامي لتنمية التجارة:** أنشئ سنة 1981 ومقره مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية ، يهدف إلى تنسيق سياسات الدول الأعضاء التجارية وتشجيع المبادلات والإستثمارات التجارية بينها، إضافة إلى تبادل الخبرات والمعلومات.

5. **مجمع الفقه الإسلامي:** تأسس سنة 1980 ومقره مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، يضم أيمة وعلماء ومثقفين من شتى دول العالم الإسلامي، يهدف إلى دراسة مشكلات الحياة المعاصرة والإجتهاد في تقديم حلول لها من صميم مبادئ الشريعة الإسلامية.[1]

6. **صندوق التضامن الإسلامي:** مقره مدينة جدة، ويهدف إلى دعم المسلمين والتخفيف من آثار الأزمات والكوارث التي تتعرض لها البلدان الإسلامية، وتقديم المعونات المادية للأقليات المسلمة، والإهتمام بنشر الدعوة الإسلامية ودعم المراكز والجامعات الإسلامية، وبناء المشروعات التي يقرها مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويمول الصندوق من المساهمات والتبرعات والمنح الطوعية المقدمة من الهيئات العامة والخاصة والأفراد.[2]

ثالثا: الأجهزة المنتمية

أنشئت برعاية مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وهي مجموعة مؤسسات تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومستقلة ماليا عن ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة والمتخصصة وتسمح الأجهزة المنتمية للمؤسسات والأجهزة التابعة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تنضم بصفة اختيارية إلى عضويتها، كما يجوز منح المؤسسات المنتمية صفة مراقب بموجب قرار يصدره المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، ويجوز لها تلقي مساعدات طوعية من الأجهزة المتفرعة والمتخصصة وكذلك من الدول الأعضاء.

وقد تم إنشاء عديد المؤسسات المنتمية للمنظمة ومن بينها:

1. الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومقرها مدينة كراتشي الباكستانية.
2. منظمة العواصم والمدن الإسلامية، ومقرها مدينة مكة المكرمة بالسعودية.
3. الاتحاد الرياضي لألعاب التضامن الإسلامي، ومقرها مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.
4. الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومقره مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.
5. الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية، ومقره مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية.

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سابق**، ص ص.282-284.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 282.

6. منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون، ومقره مدينة اسطنبول التركية.
7. الاتحاد العالمي للكشّاف المسلم، ومقره مدينة جدّة السعودية.
8. الأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم ومقرها مدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية.
9. اتحاد المستشارين في البلدان الإسلامية، ومقره مدينة اسطنبول التركية.
10. فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومقره ماليزيا.
11. معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية، ومقره مدينة اسطنبول التركية
12. الإتحاد العقاري في الدول الإسلامية.
13. منتدى السلطات المعنية بتنظيم البث في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
14. اتحاد السلطات الضريبية للدول الإسلامية، ومقره العاصمة السودانية الخرطوم.
15. الجامعة الإسلامية، ومقرها بالعاصمة الماليزية كوالالمبور[1].

[1] الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي،" المنظمات..،" **مرجع سابق**.

الفصل الثاني

موقف منظمة التعاون الإسلامي من أبرز قضايا الأمة الإسلامية

تمهيد

المبحث الأول : دور منظمة التعاون الإسلامي في قضية فلسطين والقدس الشريف

المطلب الأول: أهمية القدس في القرآن والسنة النبوية

المطلب الثاني: قضية القدس في برنامج منظمة التعاون الإسلامي

المبحث الثاني: الأمن الجماعي وتسوية النزاعات في منظمة التعاون الإسلامي

المطلب الأول: مبدأ الأمن الجماعي وتطبيقاته في منظمة التعاون الإسلامي

المطلب الثاني: دور منظمة التعاون الإسلامي في تسوية النزاعات البينية

المبحث الثالث: مواقف وأدوار منظمة التعاون الإسلامي تجاه قضايا الأقليات المسلمة والإسلاموفوبيا

المطلب الأول: موقف ودور منظمة التعاون الإسلامي تجاه قضايا الأقليات المسلمة

المطلب الثاني: موقف ودور منظمة التعاون الإسلامي تجاه ظاهرة الإسلاموفوبيا

الفصل الثاني: موقف منظمة التعاون الإسلامي من أبرز قضايا الأمة الإسلامية

تمهيد:

تسعى الدراسة من خلال هذا الفصل إلى بحث أدوار منظمة التعاون الإسلامي ومواقفها في القضايا الأساسية للعالم الإسلامي، بدءا بقضية القدس الشريف وفلسطين، ومرورا بقضية حل النزاعات بين دول المنظمة وإرساء منظومة أمنية جماعية، ووصولا عند دور المنظمة تجاه الأقليات المسلمة المنتشرة حول العالم، وموقفها من ظاهرة الإسلاموفوبيا.

المبحث الأول: دور منظمة التعاون الإسلامي في قضية فلسطين والقدس الشريف

المطلب الأول: أهمية القدس في القرآن والسنة النبوية

أولا : أهمية القدس في القرآن الكريم

تبرز أهمية بيت المقدس من خلال آيات الله تعالى التي خص بها هذا المكان، والتي أكدت على قدسيته وبركته، حيث قال تعالى في صدر سورة الإسراء:

﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١﴾ [1]

وقد جاءت تسمية المسجد الأقصى واضحة جلية في هذا الموضع، كما أن المباركة التي ذكرها المولى عز وجل لم تقتصر على ذات المسجد فقط، بل تعدته إلى ما يحيط به.

وقد فسّر الإمام ابن كثير الآية قائلا: "الذي أسرى بعبده يعني محمدا صلى الله عليه وسلم ليلا، أي في جنح الليل من المسجد الحرام، وهو مسجد مكة، إلى المسجد الأقصا، وهو بيت المقدس الذي بإيلياء، معدن الأنبياء من لدن إبراهيم الخليل عليه السلام، ولهذا جُمِعوا له هناك كلهم، فأمَّهم في محلتهم ودارهم، فدل على أنه الإمام الأعظم، والرئيس المقدَّم صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين، وقوله تعالى الذي باركنا حوله، أي في الزروع والثمار، لنريه أي محمدا من آياتنا العظام...".[2]

وحسب عديد المفسرين فإن القدس وجواره أي فلسطين والشام عموما ذكرت بصيغة غير مباشرة في مواضع عديدة في كتاب الله، منها قوله تعالى:

﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ۝٥٠﴾ [3]

حيث ذكر القرطبي في تفسيره بـ: "أن الربوة هي المكان المرتفع من الأرض، والمراد بها هنا فلسطين، وعنه أيضا الرملة"، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال ابن عباس وابن المسيّب وابن سلام دمشق، وقال كعب وقتادة بيت المقدس.[4]

---

[1] **سورة الإسراء**، الآية (1).

[2] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ج.3 (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط.2،1420هـ،1999م) ص.3.

[3] **سورة المومنون**، الآية (50).

[4] القرطبي محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد بن عبد العليم البردوني، ج.12(القاهرة: دار الشعب، ط.2،1372هـ/1952م) ص.126.

أما الطبري في تفسيره لذات الآية فقال: " واختلف أهل التأويل في المكان الذي وصفه الله بهذه الصفة وآوى إليه مريم وابنها، فقال بعضهم هو الرملة من فلسطين".[1]

ومما يستفاد من خلال ما تقدم أن أرض الشام كلها نالت القدسية والشرف والعظمة من بيت المقدس والذي تجاوزت بركته المسجد ليعم كل محيطه.

ثانيا: أهمية القدس في السنة النبوية:

تبرز أهمية بيت المقدس إضافة إلى ما جاء في كتاب الله عز وجل، من خلال أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم والتي جاءت لشرح وتفسير ما ذكر في القرآن، ومن جملة أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم نذكر حديث شد الرحال، ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:

"لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا"[2]

وقد دلّ ذلك على جواز السفر للصلاة فيه نظرا لعظم قدره عند الله وعند رسولهﷺ.

وتعد الصلاة في بيت المقدس مضاعفة على غيرها من الصلوات في أماكن أخرى ، فعن أبي ذر رضي الله عنه قال: تذاكرنا ونحن عند رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أيهما أفضل: أمسجد رسول الله ﷺأم بيت المقدس؟ فقال رسول الله ﷺ: **"صلاة في مسجدي أفضل من أربع صلوات فيه، ولنعم المصلى هو، وليوشكن أن يكون للرجل مثل شطن فرسه (أي مثل حبل فرسه) من الأرض حيث يرى منه بيت المقدس خير له من الدنيا وما فيها".**[3]

وقد دل هذا الحديث على أن الصلاة تضاعف في بيت المقدس على غيره من المساجد، سوى المسجد الحرام ومسجد المدينة بمائتين وخمسين صلاة، لأن النبيّ صلوت الله وسلامه عليه قال: "**صلاة في مسجدي أفضل من أربع صلوات فيه**" فالصلاة في مسجد المصطفى صلوات الله وسلامه عليه بألف صلاة، وربعها: مئتان وخمسون للمسجد الأقصى.

ومما يزيد في أهمية بيت المقدس أن الصلاة فيه تكفر الذنوب، فقد روى النسائي من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما عن النبي صلوات الله وسلامه عليه قال:

---

[1] الطبري محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج.18، (بيروت: دار الفكر،1405هـ). ص.25.

[2] متفق عليه.

[3] رواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي وصححه الألباني.

"لما فرغ سليمان بن داود عليه الصلاة والسلام من بناء بيت المقدس سأل ربه ثلاثاً .حكماً يصادف حكمه يعني إذا حكم في القضاء أن يحكم حكماً يوافق حكم الله تبارك وتعالى، وملكاً لا ينبغي لأحد بعده، وألا يأتي المسجد الأقصى أحد لا يريد إلا الصلاة فيه إلا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه".[1]

وقد دل هذا الحديث أن من فضائل بيت المقدس أن من ذهب للصلاة فيه لا تخرجه إلا الصلاة فإن الله عز وجل سيغفر ذنوبه، ولهذا أيضا دلالة واضحة على شرف ورفعة بيت المقدس والعبادة فيه.

كما ذكر المصطفى صلى الله عليه وسلم أن بيت المقدس هو مقام الطائفة المنصورة، حيث قال:

"لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين على من ناوأهم. كالإناء بين الأكلة حتى يأتي أمر الله عز وجل وهم كذلك. قلنا: يا رسول الله وأين هم؟ قال بأكناف بيت المقدس".[2]

وقد دل هذا الحديث على اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بهذه الطائفة، وأنهم تحروا عن أخبارها، فطلبوا أن يعرفوا عنها، فقالوا: وأين هم؟ والدلالة الثانية تأتي من وعد رسول الله بأن الحق سينتصر وأن أهله سيسودون مهما وهنت الأمة وضعفت.

المطلب الثاني: قضية القدس في برنامج منظمة التعاون الإسلامي

ستتطرق الدراسة في هذا المطلب إلى مكانة القدس في برنامج منظمة التعاون الإسلامي وذلك من خلال ما صدر من مواقف منذ تأسيس المنظمة سنة 1969م وما بعدها خاصة أن فلسطين شهدت ولازالت تشهد حركية عسكرية وسياسية بعد تأسيس المنظمة باعتبارها قابعة تحت الإحتلال الصهيوني الذي يتفنّن في التنكيل بالشعب الفلسطيني وحقوقه، وذلك استنادا للقوى العالمية والدولية التي تبرّر كل ممارسات الإحتلال وتغطّيها أمام مرأى ومسمع كل شعوب وحكومات العالم الأخرى، والتي تختلف مواقفها من دولة لأخرى ومن منظمة لأخرى.

وبالنظر إلى أن القدس الشريف جزء من تراب فلسطين فإن القضية الفلسطينية لا يمكن بأي حال من الأحوال فصلها عن القدس الشريف، والعكس صحيح.

أولا: موقف المنظمة من حريق المسجد الأقصى سنة 1969م:

يمكن القول أن اجتماع قادة ثلاثين دولة عربية وإسلامية في الرباط يوم 25 سبتمبر 1969م، وقرارهم إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي بعد شهر من حريق المسجد الأقصى يعد موقفا إيجابيا من

[1] رواه النسائي وابن ماجه. وهو صحيح.

[2] رواه الطبراني في الكبير وصححه الألباني.

الناحية النظرية، وذلك قياسا لسلسلة القرارات التي تم صياغتها ضمن المنظمة، بدءًا بصندوق القدس سنة 1976م ولجنة القدس سنة 1977م والتي ترأسها الملك المغربي الراحل الحسن الثاني للمحافظة على مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية ضد عمليات التهويد التي يمارسها الكيان الصهيوني المحتل.[1]

وقد آلت المنظمة على نفسها تحمل مسؤولية تحرير القدس وفلسطين والأراضي العربية، لأن علاقتها بالقدس الشريف علاقة خاصة وارتباطها به ارتباط مصيري، وقد جعل ميثاق المنظمة من القدس مقرا دائما لها، واعتبر أن مقرّها في مدينة جدّة السعودية ما هو إلا مقر مؤقت إلى أن يتم تحرير القدس.

ويرتكز موقف منظمة التعاون الإسلامي من القدس على مبدأين:

المبدأ الأول: قدسية القدس الشريف: إذ أكدت كل قرارات المنظمة على أن للمسلمين حق أبدي في القدس، وأنهم مرتبطون به ارتباطا روحيا عميقا، وأن اي أذى أو تخريب أو إجراء من شأنه تغيير معالم مدينة القدس التاريخية أو الدينية أو الإجتماعية يعد أمرا مرفوضاً.

كما تؤكد المنظمة على أن المسلمين هم الأفضل حراسة للقدس، وذلك من خلال إيمانهم بجميع الأنبياء ورسالاتهم، لذا فإنهم سيكفلون للجميع من نصارى أو يهود حرية التعبد في الأماكن المقدسة بالقدس، ولهذا يرفض أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي أن توضع القدس في أياد غير إسلامية، ومنه فتحرير القدس وتخليص المقدسات الإسلامية من الإحتلال يعد من مستلزمات الجهاد المقدَّس، الذي يتوجب على الدول الإسلامية دعمه وتفعيله بكل الوسائل والإمكانيات اللازمة.[2]

المبدأ الثاني: عروبة القدس: تطور الموقف الإسلامي من عروبة القدس عبر ثلاث مراحل أولها دعوة قرارات المنظمة وتوصياتها إلى عودة المدينة المقدسة إلى وضعها قبل 05 جوان 1967م، فيما برزت المرحلة الثانية من خلال مؤتمر القمة الإسلامية الثانية بـ"لاهور" الباكستانية المنعقد في شهر فيفري من سنة 1974م، والذي أعلن عن ضرورة إعادة السيادة العربية على القدس ورفض فكرة التدويل.

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة إعلان تبعية القدس للوطن الفلسطيني المحتل، وإعلانها عاصمة للدولة الفلسطينية التي ستقام بعد استرجاع الفلسطينيين لحقوقهم وتقرير مصيرهم، وهو ما أكده المؤتمر السادس لوزراء خارجية المنظمة في مدينة جدّة في جويلية من سنة 1975م، وقد أعلن عن هذا

[1] موسوعة الجزيرة، "كيف أحرق المسجد الأقصى عام 1969م،" 2016/08/21،
www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/8/21

[2] أوهيبة خديجة، **مرجع سابق**، ص ص.109، 110.

الموقف عندما تم الإتفاق على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.[1]

ثانيا: موقف منظمة التعاون الإسلامي من القرار الصهيوني بضم القدس الشرقية إلى الكيان الغاصب:

في سنة 1980 أعلنت حكومة الكيان الصهيوني ما سمّته "القانون الأساسي للقدس"، وهو ما يعني ضم القدس الشرقية المحتلة إلى الإحتلال، وهي خطوة أحادية غير قانونية تنتهك القانون الدولي وقرارات منظمة الأمم المتحدة بشكل واضح وصارخ.

وأمام ذلك القرار تبنت منظمة المؤتمر الإسلامي موقفا يعتبر بأن القدس الشرقية المحتلة منذ سنة 1967م ستكون العاصمة الموحدة لدولة فلسطين، والمقر الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبناء على ذلك تم عقد مؤتمر طارئ لوزراء خارجية دول المنظمة في العاصمة الأردنية عمّان في الحادي عشر والثاني عشر من جويلية 1980، وهو الثاني من نوعه في تاريخ المنظمة، إذ اتخذ الأعضاء موقفا صارما من الموضوع وعزموا على بذل كل جهد ممكن لأجل منع الإحتلال الصهيوني من تنفيذ وتفعيل قراره، وبناء على ذلك أصدرت المنظمة تحذيرات للدول التي تساند القرار، وقد قامت الدول الأعضاء في المنظمة بجهود دبلوماسية حثيثة للضغط على الدول التي نقلت مقرات سفاراتها من تل أبيب إلى القدس، وقد امتثلت دول عديدة لهذه الجهود باستثناء دولتي كوستاريكا والسلفادور والتي قطعت دول المنظمة جميع علاقاتها معهما. وقد نتج عن جهود المنظمة في هذا الشأن قرارا لمجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 20 أوت 1980، والذي يدين لأول مرة الإحتلال الصهيوني، وذلك بدعم من 14 دولة وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت دون استخدامها لحق النقض "الفيتو".

وقد أوضحت المنظمة وجدّدت عديد المرات مواقفها تجاه القضية الفلسطينية المتوافقة مع القرارات الدولية، إضافة إلى دعمها لمؤتمر السلام المنعقد في مدريد سنة 1991م، وهو الذي أسّس لعملية سياسية تطبيعية بين العرب والإحتلال الصهيوني، وقد اشترطت المنظمة قبول العملية السياسية بالإنسحاب الكامل للإحتلال من الأراضي المحتلة سنة 1967م، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة، والتأكيد على حق العودة للاّجئين الفلسطينيين[2].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.110،111.

[2] أكمل الدين إحسان أوغلو، **مرجع سابق**، ص ص.143،144.

يمكن القول في نهاية هذا المطلب أن منظمة المؤتمر الإسلامي وبالرغم من إيجابيتها في مواقف وقرارات عديدة، إلا أنها بمرور الزمن غيرت نهجها لتتجه نحو التخندق خلف القرارات الأممية والمبادرات العربية التطبيعية، والتي لم يلقِ لها المحتل الصهيوني بالاً وضرب بها عرض الحائط، مستندا للدّعم الغربي والأمريكي خصوصاً، ومن أبرز تلك الأمثلة "مبادرة السلام العربية" المعلنة بموجب قرار القمة العربية في بيروت 2002 والتي دعّمتها منظمة المؤتمر الإسلامي وكل الأقطار العربية، غير أنّ الكيان الصهيوني لم يعلِّق عليها ولم يبد بشأنها أي موقف تفاعلي واضح، وهو ما عبَّر فعليا عن مدى ضعف ووهَن الجسد العربي والإسلامي أمام المحتل الصهيوني.

المبحث الثاني: الأمن الجماعي وتسوية النزاعات في منظمة التعاون الإسلامي

تسعى الدراسة من خلال هذا المبحث إلى بحث نظام الأمن الجماعي داخل منظمة المؤتمر الإسلامي وتطبيقاته، خاصة أن ميثاق المنظمة نص في عدد من مواده ونصوص إعلاناته على أهمية الأمن داخل دول المنظمة واعتباره مسألة جماعية خاصة عندما يتعلق الأمر بدولة ضمن المنظمة تعرضت لعدوان أجنبي، وهو ما يعد عدوانا على جميع دول المنظمة.

المطلب الأول: مبدأ الأمن الجماعي وتطبيقاته في منظمة التعاون الإسلامي

أولا: مفهوم مبدأ الأمن الجماعي:

يقصد بنظام الأمن الجماعي مجموعة التدابير والترتيبات التي تتخذها دول متكاملة فيما بينها بهدف ردع العدوان الذي قد تقوم به أية دولة خارجية تحاول المساس بأمن أي دولة عضو في الإطار التكاملي.

وبتعبير آخر فإن نظام الأمن الجماعي هو كل نظام تكون فيه المسؤوليات المتعلقة بالأمن مشتركة بين أعضاء الجماعة، أي أن أمن الجميع يضمنه الجميع.

وبالرغم من أن مصطلح الأمن الجماعي لم يذكر صراحة في نصوص ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي إلا أن المادة الثانية (2/أ) كشفت بأن واضعي الميثاق لم يغفلوا تماما مسألة الأمن الجماعي، حيث أشارت إلى أن من أهداف المنظمة محو التفرقة العنصرية والقضاء على الإستعمار(المادة 2/أ/3) واتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلم والأمن الدوليين القائمين على العدل(المادة 2/أ/4) ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه (المادة 2/أ/5) وكذلك دعم كفاح الشعوب الإسلامية، في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية(المادة2/أ/6).[1]

ويبرز مفهوم الأمن الجماعي بشكل أكثر وضوحا من خلال نصوص البيانات الصادرة عن مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد بدأت القمة الإسلامية بأمن الدول غير النووية خاصة عقب التفجيرات النووية الهندية سنة 1979م، حيث دعا مؤتمر وزراء الخارجية الخامس سنة 1974م إلى حماية الدول غير النووية، كما حث المؤتمر السادس لوزراء الخارجية سنة 1975 الدول النووية للإمتناع عن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية خاصة ضد الدول الإسلامية الأكثر عرضة للتهديد والإبتزاز.

---

[1] حازم محمد خليل، **نحو إنشاء قوات حفظ سلام لمنظمة التعاون الإسلامي**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية. (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2015). ص ص .211-212.

كما نص المؤتمر الحادي عشر لوزراء خارجية المنظمة سنة 1980 على أن أمن كل دولة إسلامية يهم كل الدول الإسلامية.

أما مؤتمر القمة الخامس المنعقد سنة 1987، فاعتبر أن أي تهديد لأي بلد إسلامي يعد اعتداء على جميع البلدان الإسلامية. كما حذّر البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية سنة 1990 الدول الأعضاء في المنظمة من أية محاولة لإقامة قواعد عسكرية للدول الأجنبية في أراضي الدول الإسلامية.

ولقد اعتبر مؤتمر القمة الإسلامي السابع لسنة 1994 بأن أي تهديد لأي دولة عضو في المنظمة يعد تهديدا للأمن والسلم الدوليين، فيم تعهد إعلان طهران لسنة 1997 بتعزيز التضامن والسلام داخل العالم الإسلامي باعتباره أواوية قصوى، وبمواصلة التشاور بشأن التعاون الأمني، وتكليف مجموعة خبراء مشتركين لأجل تحقيق ذلك الهدف.[1]

ثانيا: تطبيقات مبدأ الأمن الجماعي

شهد تطبيق مبدأ الأمن الجماعي ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي مسارين مختلفين اكتفى أولهما بالتضامن المعنوي من خلال مجرد مواقف تضامنية وسياسية، أما المسار الثاني فتمثل في سلوك فعلي على أرض الواقع تعدّى مجرد الإستنكار المعنوي والسياسي.

1- التضامن المعنوي والسياسي: وهو الذي لم يتعدّ مجرد بيانات سياسية وتضامنية وإدانة واستنكار غير مرفوقة بعمل على الأرض، ولقد سجلت الدراسة مجموعة أمثلة على ذلك منها:

- التضامن مع لبنان ضد العدوان الصهيوني طبقاً للقرار الصادر عن المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية المنعقد في جدّة سنة 1972.

- التضامن مع غينيا والسينيغال في مواجهة العدوان البرتغالي عليهما طبقا لقرار المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية المنعقد في جدّة سنة 1972، وكذلك المؤتمر الرابع لوزراء الخارجية المنعقد في ليبيا سنة 1973.

- إدانة العدوان الأمريكي على إيران سنة 1980 طبقا للقرار الصادر عن المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية المنعقد في العاصمة الباكستانية إسلام آباد سنة 1980. ويلاحظ أن ذلك القرار أعلن التضامن مع إيران من أجل إنشاء دولة إسلامية مستقلة.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.212،213.

– التضامن مع الصومال في مواجهة الضغوط الخارجية التي يتعرض لها نتيجة لوجود قوات سوفياتية وكوبية في منطقة القرن الأفريقي، وذلك بمساندة الصومال "معنويا وسياسيا وماديا"، طبقا للقرار الصادر عن المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية.

– إدانة العدوان الأمريكي على سوريا في ديسمبر 1983، طبقا لقرار القمة الإسلامي الرابع المنعقد في سنة 1984، وللإشارة فإن القرار لم يعلن التضامن مع سوريا، واكتفى بإدانة العدوان الأمريكي فقط.

– التضامن مع السودان ضد المشاريع المشاريع الأجنبية المعادية، والدفاع عن وحدته وتكامله الإقليمي، وذلك طبقا لقرار وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في اسطنبول سنة 1991. – دعم أذربيجان ضد أرمينيا، في نزاعها حول ناغورنو كاراباخ طبقا لقرارت الإجتماع التنسيقي لوزراء الخارجية المنعقد في سبتمبر 1993 وإعلان طهران الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثامن سنة 1997.[1]

2– التضامن الفعال لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الأمن الجماعي

شهدت الدراسة من خلال ما تقدم أن دور منظمة التعاون في القضايا سابقة الذكر لم يتعد مسألة إدانة المعتدي وإعلان التضامن مع المعتدى عليه، وهو مالا يعد إنفاذا لمفهوم الأمن الجماعي، غير أن هناك ثلاث قضايا أساسية دلت بشكل واضح على تطبيق مفهوم نظام الأمن الجماعي، وهي قضية فلسطين وقضية أفغانستان وقضية كشمير.

ونظرا للتطرق لقضية فلسطين كمبحث خاص في أول هذا الفصل، فإن الدراسة ستركز على شرح تطبيق مفهوم الأمن الجماعي من خلال قضيتي أفغانستان وكشمير.

أ/ قضية أفغانستان: تعتبر القضية الأفغانية إحدى قضايا الأمن الجماعي في منظمة التعاون الإسلامي لأنها تتعلق بعدوان واحتلال أجنبي لدولة عضو في المنظمة، كما أن الإحتلال يهدد أمن وسلامة دولة إسلامية مجاورة وهي باكستان، حيث انعقد في باكستان اجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون في جانفي 1980، وقد شهد المؤتمر خلافات حادة بين الدول الإسلامية الحاضرة، وقد اتخذ المؤتمر إجراءات محددة ضدّ الحكومة الأفغانية والإتحاد السوفياتي، حيث تم إقرار تجميد عضوية أفغانستان في المنظمة، وحث الدول الأعضاء على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الأفغانية الموالية للإحتلال، وناشد المؤتمر الدول الأعضاء بمقاطعة دورة موسكو الأولمبية،

[1] محمد رتيب محمد عبد الحافظ، **مرجع سابق**، ص ص.139،140.

وقد شكَّل المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية المنعقد في باكستان في ماي 1980، لجنة وزارية لبحث سبل تنفيذ الإنسحاب السوفياتي من أفغانستان، وحق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.[1]

ولقد تطور موقف دول المنظمة من مجرد قرارات سياسية ودبلوماسية إلى إجراءات فعلية على الأرض، تمثلت في دعم المقاومة الأفغانية في الداخل ماديا من خلال أسلحة وأموال ومؤونات، وبشريا من خلال إرسال وفود مجاهدة من شتى الأقطار الإسلامية لمساعدة المجاهدين الأفغان على حصار وطرد المحتل السوفياتي، وهو ما تم تحقيقه إضافة إلى الجهود الدولية والأممية ممثلة في منظمة الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها إحدى أبرز المستفيدين من خروج السوفيات من أفغانستان، في إطار ما يسمى بالحرب الباردة.

ولقد قرّر المؤتمر الثامن عشر لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في الرياض سنة 1989 إعادة عضوية أفغانستان إلى المنظمة بعد أن انسحب السوفيات من البلاد، لكن المقعد مُنِح للمجاهدين الأفغان أول الأمر، لتأتي الدعوة فيما بعد في المؤتمر العشرين لوزراء خارجية المنظمة المنعقد في اسطنبول سنة 1991 إلى أهمية إنشاء حكومة تحالف وطني في أفغانستان، في سعي من المنظمة لإيجاد تسوية سياسية للقضية الأفغانية.[2]

ب/ قضية كشمير: كشمير هو اسم الإقليم الذي تتنازع عليه كل من دولتي الهند وباكستان، حيث لم تظهر هذه القضية على جدول أعمال منظمة التعاون إلا في المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في القاهرة في أوت سنة 1990، أي بعد الصراع المسلح في كشمير سنة 1989. وقد تعاملت المنظمة مع القضية بادئ الأمر من منظور متوازن بين طرفي الصراع، مركزة على احترام حقوق الإنسان، وعلى حل القضية طبقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة وإعلان "سيملا"، وعلى دعوة الطرفين إلى تهدئة التوتر وانتهاج الحوار للوصول إلى حلّ سلميّ للقضية.

غير أن المؤتمر العشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في إسطنبول في أوت 1991 أشار لأول مرة إلى ضرورة احترام حق تقرير مصير شعب كشمير، وطلب من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بإرسال بعثة تقصي حقائق إلى كشمير، وقد تكرر ذات المطلب في مؤتمر القمة السادس الذي عقد في السينيغال في ذات السنة، غير أن الهند رفضت استقبال البعثة، بينما استقبلتها

[1] **المرجع نفسه**، ص.141.

[2] **المرجع نفسه**، ص.142.

باكستان وسمحت لها بزيارة كشمير الحرة أي الجزء الذي تسيطر عليه باكستان، لذا جاء تقرير البعثة ليدين انتهاكات الهند لحقوق الإنسان، ويطالبها باحترام اتفاقية صيف سنة 1949، بخصوص حماية المدنيين في حالة الحرب. كما طالب التقرير من دول المنظمة أن تربط علاقاتها بالهند بناء على موقف الأخيرة من قضية كشمير ، وطالب أيضا دعم المسلمين في إقليم كشمير حتى ينالوا حقهم في الإستقلال وتقرير المصير.

وقد استمر دعم قضية كشمير وصولا للبيان الختامي الصّادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثامن المنعقد سنة 1997 الذي طالب بإيجاد تسوية سلمية لمسألة جامو وكشمير تتفق مع قرارات منظمة الأمم المتحدة واتفاق سيملا، وقد استخدم المؤتمر لأول مرة مصطلح الإحتلال الأجنبي عند وصفه الممارسات الهندية في الإقليم.[1]

يمكن القول في ختام هذا المطلب أنه لا يوجد إطار قانوني ينظم فكرة الأمن الجماعي داخل دول المنظمة، وهو ما يدل على عدم رغبة وجديّة قادة دول منظمة التعاون الإسلامي في إرساء جهاز خاص يحفظ مصالح الدول الإسلامية ضد المشاريع الغربية في الدول الإسلامية، وهو ما يدل على غياب قرار سياسي إسلامي مستقلّ وموحَّد.

المطلب الثاني: دور منظمة التعاون الإسلامي في تسوية النزاعات البينية

يمكن الإنطلاق في مناقشة هذا المبحث من حقائق واقعية عاشتها المنظمة، تتمثل في النزاعات التي نشبت بين أعضائها – ولازالت- منذ تأسيس المنظمة سنة 1969، ويعد النزاع البنغلاديشي الباكستاني والذي وقع بين سنتي 1971و1974، والحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) التي استمرت ثمانية أعوام (1980-1988)، من ضمن الأسباب الرئيسية التي جعلت دولا في المنظمة تدعو إلى ضرورة إنشاء هيكل تابع للمنظمة يعنى بمسألة فض النزاعات، وهو ما تم في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في المملكة العربية السعودية في جانفي من سنة 1981، حيث قرر الموافقة على إنشاء "محكمة عدل إسلامية" تكون حكماً وقاضياً فيصلاً فيما ينشأ من خلاف بين الدول الإسلامية، وذلك بعد اقتراح قدّمته دولة الكويت في أعمال المؤتمر.

ويدل إقرار مؤتمر القمة الإسلامي لهذا الهيكل القضائي، على وعي دول وقادة المنظمة بأن هناك نزاعات بين أعضاء المنظمة تتطلب جهازا قائما بذاته مختصا بحلحلتها، غير أن ذلك الوعي لم يترجم على أرض الواقع، فحتى سنة 1989، لم تصادق على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية

[1] **المرجع نفسه**، ص.146،148.

سوى خمس دول فقط هي الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر وليبيا والأردن، وهو ما يدل على تماطل وعدم رغبة جُلّ الدول داخل المنظمة، ولحد الآن (2018) لم تدخل المحكمة حيز التنفيذ، بالرغم من أن النظام الأساسي نصّ في مادته التاسعة والأربعين على سريان العمل بأحكامه بمجرد إيداع تصديقات ثلثي الدول الأعضاء، وهو ما لم يتحقق بعد أكثر من ثلاثين عاما من صياغة النظام الأساسي للمحكمة.[1]

ويمكن تفسير ذلك الإحجام، في نفور عديد الأنظمة الحاكمة من أي رقابة قضائية قد تشكل قيدا على سلطاتهم وصلاحياتهم المطلقة، خاصة أن جلّ دول العالم الإسلامي تقبع تحت الحكم التسلطي الديكتاتوري، كما أن الطبيعة الإسلامية للمنظمة لا تطمئِن الكثير من تلك النظم، نظراً لاحتواء نظامها الأساسي على نصّ صريح بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للأحكام، وهو مالا يتواجد في عديد من تلك الدول التي تنص بعض دساتيرها على علمانية الدولة، فيما تتجاهل أخرى الإشارة إلى الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع.[2]

وبالرغم مما تم ذكره إلا أنه يمكن ذكر مبادرتين يعتبران نماذج تطبيقية واقعية لمحاولة تأسيس لجنة ولو غير دائمة لفض النزاعات بين الدول الإسلامية ونذكر نموذجا سبق التفكير في محكمة العدل الإسلامية ونموذجا بعدها.

أولا: لجنة السلام الإسلامية (بعثة المساعي الحميدة)

جاء التفكير في إنشاء هذه اللجنة بعد أقل من أسبوع من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980، حيث تدارس وزراء خارجية الدول الإسلامية الموقف في اجتماعهم المنعقد في مدينة نيويورك الأمريكية يوم 26 سبتمبر 1980، حيث كانوا هناك من أجل حضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قرروا تشكيل "بعثة مساعي حميدة" توجهت إلى كل من طهران وبغداد في ذلك اليوم، لبحث تسوية للحرب بين الطرفين، وقد ضمت كلا من الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الحبيب الشطي، وقد قدمت البعثة تقريرها إلى اجتماع وزاري خاص في نيويورك ضم وزراء خارجية الدول الإسلامية في الفاتح من أكتوبر 1980، وأوصى المؤتمر بأن تواصل البعثة جهودها مع بقاء الدورة مفتوحة لحين التوصل إلى نتيجة تحفظ التضامن الإسلامي وتحقن دماء الأشقاء.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.163،178.

[2] **المرجع نفسه**، ص.178.

وقد عقدت اللجنة منذ إنشائها وحتى شهر نوفمبر 1986، تسع دورات في مقر الأمانة العامة في جدة، وبذلت جهودا كبيرة لوقف الحرب، وقدمت الكثير من المقترحات لطرفي الحرب تناولت جميع جوانب الصراع من النواحي القانونية والسياسية، بيد أن جميع تلك الجهود باءت بالفشل.[1]

ثانيا: وحدة السلم والأمن والوساطة

نظرا للخلافات التي استمرت بين الدول الأعضاء، دعا الأمين العام الأسبق لمنظمة التعاون الإسلامي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو سنة 2010، الدول الأعضاء في المنظمة إلى استحداث إدارة تعنى بالسلم والأمن، وإنشاء مجلس للسلم والأمن تابع للمنظمة، وتفعيل محكمة العدل الإسلامية للبتّ في النزاعات التي تنشب بين بلدان العالم الإسلامي، مما يجعل المنظمة قادرة على تكوين منظومة أمن جماعي خاصة بها.

وقد أعرب أوغلو في كلمته التي عرضها أمام اجتماع فريق الخبراء الحكوميين – المعني بدور منظمة التعاون الإسلامي في الحفاظ على الأمن وحفظ السلام وفض النزاعات بين الدول الأعضاء، والذي انعقد بمقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة يومي 23 و24 جانفي 2010– عن أسفه الشديد كون وقوع معظم الأزمات والنزاعات العالمية في منطقة العالم الإسلامي، مؤكّدا في ذات الوقت استغرابَه من عدم وجود تنظيم جماعي إسلامي يحافظ على الأمن والإستقرار في الدول الإسلامية، وهو الأمر الذي ساعد على التدخل الخارجي في إطار ما يسمى بسياسة سدّ الفراغ، مشدِّدا في ختام كلامه على ضرورة إصلاح هذا الخلل حتى يصبح العالم الإسلامي المسؤول الأول عن فض نزاعاته والحفاظ على أمنه واستقراره.

وقد أكد أوغلو على أن منهج المنظمة يجب أن يقوم على معالجة النزاعات الداخلية من جذورها، وكذلك إيجاد حل لمشاكل التخلف الإقتصادي والظلم الإجتماعي، وغياب الحكم الراشد.[2]

وقد أثمرت الجهود المذكورة على صدور قرار بإنشاء وحدة متخصصة بصون الأمن وفض النزاعات بين الدول الأعضاء في المنظمة، وقد أُعلن ذلك في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية دول المنظمة المنعقد بين 15و17 نوفمبر من سنة 2012، وقد اختير مقرها في الأمانة العامة بجدّة.

[1] حازم محمد خليل، **مرجع سابق**، ص.217.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.214،215.

وقد اعتبر العديد من المتابعين أن إنشاء هذه الوحدة يعدّ إطارا إيجابيا، خاصة أن هذه الوحدة تعنى بمنع نشوب الصراعات المتوقعة قبل وقوعها، بدلا من فضها فيما بعد، وهو ما يجعل الأمر أقل تكلفة ماديا وبشريا.

في ختام هذا المطلب يمكن القول أن الإرادة السياسية لصناع القرار في الدول الإسلامية هي التي أبت أن تفعِّل محكمة العدل الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى رضيت كثير منها بتحكيم محكمة العدل الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وذلك في حل نزاعات بين دولتين إسلاميتين، مثلما هو الحال بين كثير من الدول الخليجية في نزاعاتها الحدودية منها النزاع الحدودي قطر والبحرين وغيرهما.

المبحث الثالث: مواقف وأدوار منظمة التعاون الإسلامي تجاه قضايا الأقليات المسلمة والإسلاموفوبيا

تسعى الدراسة من خلال هذا المبحث إلى بحث سياسات وإجراءات وأدوار منظمة التعاون الإسلامي إزاء قضايا أساسية تهم الأمة الإسلامية، وهي قضايا الأقليات الإسلامية التي تنتشر عبر قارات العالم جميعا، وأهمها في قارتي أوروبا وآسيا، وذلك بالنظر إلى ما تتعرض إليه هذه المجموعات من تمييز واضطهاد وقهر وصل في عديد الأماكن إلى الإبادة الجماعية.

كما تسعى الدراسة أيضا في المطلب الثاني للدراسة لبحث سبل التخفيف مما لحق بالإسلام من تزييف في العالم الغربي، لحد جعل الكثير من أفراد وحتى حكومات العالم الغربي يربطون الإسلام بالعنف والإرهاب، وغيرها من هذه المعاني البعيدة عن الإسلام وقيمه السمحاء النقية.

المطلب الأول: موقف ودور منظمة التعاون الإسلامي تجاه قضايا الأقليات المسلمة

يمكن القول أن معظم دول العالم تتكون شعوبها من عنصرين أو أكثر يكون لكل منهما خصائصه المميزة، حيث توجد أغلبية تشترك في ميراث تاريخي وثقافي وحضاري واحد، وبالمقابل توجد جماعة أو جماعات أصغر لكل منها سماتها الخاصة أيضا وهي التي يطلق عليها وصف الأقليات Minorities.

وبالرغم من أن هذا التنوع قد يكون في ظاهر الأمر عامل ثراء وتنوع وانفتاح في تلك المجتمعات، إلا أن واقع الممارسة أثبت أن ذلك التنوع قد يكون مصدرا لعدم الإستقرار الداخلي، خاصة عندما تعمد بعض الدول إلى انتهاك حقوق جماعات معينة من أبنائها.[1]

أولا: مفهوم الأقليات:

نظرا لعدم وجود اتفاق حول المعايير التي من خلالها يطلق على جماعة معينة وصف الأقلية، إلا أن اللجنة الفرعية الخاصة بحقوق الإنسان والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة خلصت إلى وضع تعريف للأقلية مضمونه:

"...أنها تلك الجماعات التي لها أصل عرقي ثابت وتقاليد دينية ولغوية وصفات تختلف بصفة واضحة عن بقية الشعب الذي تعيش فيه، ويجب أن يكون عدد هذه الأقلية كافيا للحفاظ على تقاليدها وخصائصها، كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التي تتمتع بجنسيتها".

[1] أحمد الرشيدي، **منظمة المؤتمر الإسلامي** دراسة قانونية- سياسية في ضوء قانون المنظمات الدولية (القاهرة: مركز...، ط.1، 1997). ص.137.

وتتخذ الحقوق والتدابير الخاصة بضمان هوية الأقليات وتراثها أشكالا عديدة، منها: حق الأقليات في البقاء، حقها في كفالة التمتع بالثقافة الخاصة واللغة الأصلية وتطويرها، توفير الضمانات اللازمة التي تكفل المشاركة السياسية في إدارة شؤون المجتمع، وقد ورد النص صراحة على هذه الحقوق في المادة 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، حيث أكد بوضوح على أنه:

"لا يجوز في الدول التي توجد بها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائرهم أو استخدام لغتهم، بالإشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم".

كما اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والأربعين والتي عقدت سنة 1992، إعلانا خاصا بحقوق الأقليات صدر تحت عنوان:"**إعلان بشأن الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية**".[1]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن الإهتمام بقضية الأقليات جاء مرافقا لترسانة القوانين الدولية والعالمية والتي أشرفت عليها منظمة الأمم المتحدة تحت عنوان كبير وهو مصطلح "حقوق الإنسان"، والذي شهدت اللوائح التنظيمية والقانونية بشأنه تطورا كبيرا بدءا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 ثم العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية سنة 1966، ولم يقتصر هذا الإهتمام بمنظمة الأمم المتحدة وإنما تعدتها إلى منظمات إقليمية أعطت مثالا لاحترامها لمسألة حقوق الإنسان داخل مجتمعاتها، ويعدّ الإتحاد الأوروبي من أبرز تلك المنظمات، وهو ما يقود الدراسة إلى بحث فعالية منظمة التعاون الإسلامي ودورها في الدفاع عن حقوق الأقليات المسلمة في الدول غير المسلمة.

ثانيا: دور منظمة التعاون الإسلامي في الدفاع عن الأقليات المسلمة

يتواجد المسلمون في كل قارات العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على خمسمائة مليون مسلم (حوالي ثلث الأمة الإسلامية) يعيشون خارج حدود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث يعيش بعضهم في مجتمعات كبيرة من السكان الأصليين المسلمين، باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من النسيج الكلي لتلك المجتمعات، كما هو الحال في الصين والهند وروسيا الإتحادية، أما البعض الآخر فيعيش في مجتمعات صغيرة متناثرة في العديد من بلدان أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومنذ نهاية الحرب العالمية ومع موجات الهجرة المتزايدة حول العالم، برزت مجتمعات جديدة

[1] **المرجع نفسه**، ص. 141.

ومتزايدة من المسلمين، نتيجة سهولة السفر وحركات التنقل سعيا وراء فرص العمل، خصوصا في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وقد أولت منظمة التعاون الإسلامي اهتماما بهذه المجتمعات، حيث تعهّد ميثاقها برعاية الجاليات المسلمة في الدول غير المسلمة، وذلك عبر اتخاذ المنظمة لعديد من القرارات الهادفة إلى تقديم المعونة لتلك الجاليات وحفظ حقوقها، كلما دعت الحاجة لذلك، آخذين في الإعتبار الإحترام الكامل لسيادة واستقلال الدول التي يتواجدون بها والتنسيق معها، في أي عملية تواصل مع تلك الجاليات، وهذا يتأتى من حرص منظمة التعاون على حل الأزمات والنزاعات بالطرق السلمية، بما يسمح لأبناء الأقليات بممارسة حقوقهم المشروعة ، والمساهمة في تطوير مجتمعاتهم وأوطانهم.[1]

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف تنتهج المنظمة آليات واضحة تتمثل في إرسال بعثات النوايا الحسنة من وإلى الدول المعنيَّة، والقيام بدور الوسيط لحل بعض النزاعات، والمشاركة في المفاوضات التي تتم بين الحكومات وممثلي الأقليات، وكذلك تقديم المساعدات اللازمة لإنشاء وتطوير المبادرات والبرامج المتنوعة في المجالات المختلفة الإقتصادية والثقافية والتدريبية والتعليمية وغيرها.

ويذكر الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو في كتابه المذكور المشار إليه في الدراسة، أن منظمة التعاون لم تقتصر في تعاملها مع مسألة الأقليات على مجرد الدعم المعنوي والمادي لها فقط، وإنما تعدت ذلك إلى مساعدتهم على الحفاظ على ثقافتهم وهويتهم الإسلامية، حيث بحثت المنظمة موضوع إمكانية السماح للأقليات المسلمة بالإنضمام للمنظمة، والعمل كمراقبين وفقا للشروط التي تنظم الحصول على هذه الصفة، وذلك تحقيقا للتواصل بين ممثلي الأقليات بالمسلمين في كل أنحاء العالم الإسلامي، ونقل وجهات نظرهم ومخاوفهم وتطلعاتهم أمام الجهات العليا في العالم الإسلامي.

كما قامت المنظمة بإعادة هيكلة "إدارة الجماعات والمجتمعات المسلمة" – وهو جهاز داخلي يعنى بالمجتمعات المسلمة حول العالم- التابع للأمانة العامة للمنظمة، سعيا لتحسين مستوى أداء الإدارة ورفع كفاءتها.[2]

[1] أكمل الدين إحسان أوغلو، **مرجع سابق**، ص ص. 171،172.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.172،173.

ومن بين المشاكل الكبرى التي تعرضت لها الأقليات المسلمة في العالم تذكر الدراسة:

مشكلة الأقليات المسلمة في بلغاريا:

والتي بدأت بحملة شنّتها الحكومة البلغارية لطمس هوية أبناء الجالية التركية المسلمة في بلغاريا، وذلك في أواخر سنة 1984، حيث أجبرت مليونا ونصف المليون منهم على تغيير اسمائهم التركية الإسلامية إلى أسماء بلغارية مسيحية، وقد أردفت الحكومة البلغارية هذه الإجراءات بمجموعة سياسات هدفت في المحصلة إلى القضاء على الهوية العرقية والدينية والثقافية للأقلية التركية المسلمة في بلغاريا.

وقد وقفت منظمة التعاون الإسلامي من هذا الموضوع وقفة بدأت بتبني المؤتمر الإسلامي السادس عشر لوزراء الخارجية، المنعقد في مدينة "فاس" بالمملكة المغربية سنة 1986، قرارا بشأن هذه القضية، عبَّر من خلاله عن تضامنه مع الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا، ومسندا إلى الأمين العام للمنظمة مهمة تشكيل "فريق اتصال" تألف من ثلاثة أعضاء لمتابعة الملف، وتقديم التوصيات اللازمة.

وقد زار فريق الإتصال تركيا في ماي من سنة 1986، غير أنه لم يستطع زيارة بلغاريا إلا بعد جهود ومساع حثيثة، وكان ذلك في جويلية من سنة 1987، حيث عاين الظروف الصعبة التي يعيشها المسلمون هناك، وقدَّم تقريراً للمؤتمر الإسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية المنعقد في العاصمة الأردنية عمّان سنة 1988، شرح فيه مأساة المسلمين الذين حرموا حتى من حقهم في ارتياد المساجد، كما قدّم التقرير مجموعة توصيات من ضمنها دعوة جميع قادة منظمة التعاون الإسلامي إلى استثمار علاقاتهم في التخفيف من القهر التي تتعرض له الجالية المسلمة في بلغاريا، ودعوة من له علاقات اقتصادية جيّدة مع بلغاريا بأن يضعها في ميزان تحسن واقع المسلمين هناك، كما دعا التقرير إلى ضغط جميع دول المنظمة على بلغاريا من خلال الإشارة إلى مأساة المسلمين هناك في جميع المحافل الدولية، وطالب من الأمين العام شخصيا زيارة بلغاريا وإجراء مباحثات مع السلطات المعنية.[1]

وقد شهدت هذه القضية تطورات خطيرة، خصوصا بين شهري ماي ونوفمبر من سنة 1989، وذلك عقب زيادة السلطات البلغارية لممارساتها القمعية، وترحيلها لنحو 310 آلاف مسلم إلى تركيا وقد زار الأمين العام لمنظمة التعاون الدكتور حامد الغابد المرحَّلين في تركيا، ودعا أعضاء المنظمة إلى سرعة التحرك، حيث تم فعلا انعقاد مؤتمر إسلامي استثنائي رابع لوزراء الخارجية، وكان ذلك في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك في أكتوبر 1989، حيث دعا المؤتمرون الحكومة البلغارية إلى الإلتزام

[1] **المرجع نفسه**، ص. 176.

بتعهداتها الدولية، واحترام الحقوق الدينية والعرقية والثقافية للأقلية التركية في بلغاريا. وتواصلت جهود المنظمة إلى غاية اندلا ع موجة التحولات التي شهدتها أوروبا الشرقية والتي نتج عنها وصول نظام سياسي جديد في بلغاريا في نوفمبر من سنة 1989، حيث رفضت إدارته سياسات القمع والاضطهاد التي مارسها النظام السابق، وفي 13جانفي 1990 أصدر البرلمان البلغاري قرارا يقضي بمنح المسلمين البلغار المنحدرين من أصول تركية حق اختيار اسماء إسلامية جديدة، أو استعادة أسمائهم الإسلامية السابقة ، كما منحهم حق بناء المساجد والمدارس القرآنية.

وقد رحّبت وأشادت منظمة المؤتمر الإسلامي بقرار البرلمان البلغاري وسياسات الحكومة الجديدة التي أوقفت حملة الإضطهاد ضد المسلمين في بلغاريا، داعية الطرفين التركي والبلغاري إلى الجلوس وتنسيق جهودهما من أجل حل كافة القضايا العالقة، وفتح صفحة جديدة في علاقات الحكومة البلغارية بالأقليات المسلمة هناك، وتعزيز العلاقات التركية البلغارية عموما.

مشكلة الأقلية المسلمة في ميانمار

يعد موضوع الأقلية المسلمة في ميانمار ليس مجرد قضية أقليات تعاني وضعا تمييزيا عاديا، وإنما هي قضية صنفتها المنظمات الإنسانية من أعظم الكوارث الإنسانية في القرن الواحد والعشرين، حيث تتألف الخريطة السكانية في ميانمار من كتلة الأغلبية وإلى جانبها عدد كبير من مجموعات الأقليات العرقية، التي تمثل نحو أربعين في المائة من إجمالي عدد السكان، وقد شنّت سلطات ميانمار حملات قمعية ضد المجموعات المذكورة، وصلت إلى درجة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، خاصة ضد مسلمي الروهينغيا في منطقة أركان (تسمّى راخين حاليا)، وهو ما جعل أكثر من مليوني مسلم يفرّون بأرواحهم خارج البلاد في الدول المجاورة، خشية أن تطالهم عمليات الإبادة المستمرة في بلدهم. وبالرغم من دعوة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المجتمع الدولي إلى المساعدة في رفع معاناة الروهينغيا إلا أن جميع تلك المحاولات لم تستطع إيقاف عمليات التطهير العرقي والإبادة.

وقد دعا المؤتمر الإسلامي الخامس والثلاثون المنعقد سنة 2008 في العاصمة الأوغندية كمبالا، الدول الأعضاء في منظمة التعاون على مواصلة جهودهم من أجل تأمين عودة المهجرين إلى بلدانهم، غير أن الوضع الميداني في ميانمار ازداد سوءا يوما بعد يوم.[1]

وبالرغم من إنكار سلطات ميانمار لما نسب إليها من عمليات قتل وتشريد واغتصاب وحرق للبيوت، إلا أن تقرير الأمم المتحدة الصادر عبر مفوضيتها لحقوق الإنسان والذي استمع إلى شهادات

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.177- 186.

سجلها في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش والصادر في شهر سبتمبر 2017، أكّد وقوع عمليات تطهير عرقي ضد أقلية الروهينغيا.

وبين تقرير الأمم المتحدة أن الهجمات الوحشية ضد الروهينغيا في شمال ولاية راخين قد أحكم تنظيمها وتنسيقها ونفذت بشكل ممنهج ولم يكن القصد منها طرد السكان خارج ميانمار فحسب بل منعهم كذلك من عودتهم إلى ديارهم، كما أثبت التقرير وقوع الإنتهاكات على أيدي قوات أمن ميانمارية بالتعاون مع مسلحين بوذيين من ولاية راخين.

ويشمل التقرير إفادات شهود تبين أن قوات أمن أضرمت النار في منازل وقرى بأكملها وكانت مسؤولة عن إعدامات بدون محاكمات وعمليات اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والتعذيب وهجمات على دور عبادة.

كذلك تعمدت قوات أمن ميانمارية تدمير ممتلكات الروهينغيا واستهدفت منازلهم ومحاصيلهم ومواشيهم وممتلكاتهم حتى تستحيل عودتهم إلى حياتهم العادية وسبل معيشتهم في المستقبل في شمال راخين. كذلك استهدفت قوات أمنية معلمين وزعماء دينيين وشخصيات مؤثرة في مجتمع روهينغيا في محاولة لمحو تاريخ الروهينغيا وثقافتهم ومعرفتهم.

وتعرب منظمة التعاون الإسلامي عن خيبة أملها البالغة من أن حكومة ميانمار تواصل سياستها المتمثلة في إلقاء اللوم على الضحية من خلال مواصلة تأكيد الادعاء بأن الروهينغيا يضرمون النار في منازلهم وأنهم هم المسؤولون عن العنف المرتكب ضد شعبهم مع إنكار الدور الذي تقوم به قوات الأمن والميليشيا في الهجمات التي تشن على الضحايا[1].

وعلى ضوء هذا الموقف المتعنت وتقرير الأمم المتحدة الدامغ، دعت منظمة التعاون الإسلامي المجتمع الدولي لإعادة النظر فورا في علاقاته الدبلوماسية والاقتصادية مع ميانمار، وبدء تنفيذ قيود تجارية على منتجاتها وخدماتها وإعداد جزاءات محددة الأهداف ضد عدد من قادة حكومتها وقوات أمنها.[2]

[1] الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي،" منظمة التعاون الإسلامي تعرب عن انزعاجها إزاء نتائج تقرير الأمم المتحدة وتدعو إلى اتخاذ تدابير اقتصادية ودبلوماسية ضد ميانمار،" 2017/10/14،
www.oic-oci.org/topic/?t_id=15906&ref=8034&lan=ar

[2] **المرجع نفسه.**

وقد لعبت منظمة التعاون الإسلامي دورا إيجابيا ضمن الجمعية العامة للأمم المتحدة، نتج عنه قرار صدر عن الأخيرة يدعو الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، تعيين مبعوث خاص لميانمار، وقد اعتمدت الجمعية العامة القرار بـ 122 صوتًا يوم الأحد 2017/12/24.[1]

وقد زار وفد من منظمة التعاون الإسلامي مخيمات اللاجئين الروهينغيا في كوكس بازار ببنغلاديش في الفترة من 3-6 يناير 2018. تمثل في أعضاء من الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة للمنظمة، وهي إحدى الهيئات التشريعية الرئيسية للمنظمة التي تُعنى بقضايا حقوق الإنسان، إضافة إلى مسؤولين من الإدارات المعنية في الأمانة العامة للمنظمة، ومنها إدارات الأقليات والإعلام والشؤون الإنسانية، وقد جاءت الزيارة على خلفية رفض السلطات في ميانمار زيارة وفد من المنظمة لولاية راخين، وقد نقل الوفد إلى الأمين العام تقريرا مفصّلا للأوضاع الإنسانية للنازحين، وما يحتاجونه من دعم من قبل دول المنظمة والعالم الإسلامي والإنساني عموما.[2]

وقد أدرجت الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية بدول منظمة التعاون الإسلامي، والتي انعقدت يوم السبت 05 ماي 2018 في دكا بعاصمة بنغلادش قضية معاناة الروهينغا على جدول أعمالها إضافة إلى القضية الفلسطينية، حيث تطرقت رئيسة وزراء بنغلاديش شيخة حسينة إلى كلمة افتتحت بها فعاليات المؤتمر، مركّزة على وضع أقلية الروهينغيا، داعية منظمة التعاون الإسلامي إلى الوقوف وقفة صلبة وتضامنية مع أبناء الأقلية في بحثهم عن الأمن والكرامة. كما طالبت المنظمة بمواصلة الضغط الدولي على السلطات في ميانمار للإيفاء بالمتطلبات المترتبة عليها من أجل حل المشكلة. وقد ختم الحضور تشديده على إيلاء أهمية قصوى لقضية الروهينغيا إلى غاية إيقاف السلطات في ميانمار ممارسات الإبادة والتهجير القسري والمعاناة الإنسانية التي تعدّ الأسوأ في العالم.[3]

[1] موقع منظمة التعاون الإسلامي،"منظمة التعاون الإسلامي ترحب بتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة لميانمار،" 2017/12/25،
www.oic-oci.org/topic/?t_id=17197&ref=9148&lan=ar

[2] موقع منظمة التعاون الإسلامي،" وفد منظمة التعاون الإسلامي يزور مخيمات اللاجئين الروهينغيا في بنغلاديش لتفقد أوضاع حقوقهم الإنسانية،" 2018/01/01،
www.oic-oci.org/topic/?t_id=17211&ref=9153&lan=ar

[3] الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي ،"إجماع إسلامي في افتتاح وزاري دكّا على إيلاء الأولوية لفلسطين والروهينغيا،" 2018/05/05،
www.oic-oci.org/topic/?t_id=18647&ref=10332&lan=ar

المطلب الثاني: موقف ودور منظمة التعاون الإسلامي تجاه ظاهرة الإسلاموفوبيا

أولا: تعريف المصطلح:

يعني مصطلح الإسلاموفوبيا لغويا الرُّهاب أو الخوف من الإسلام.

وواقعا تعني تصاعد الكراهية ضد المسلمين، وهي ظاهرة بدأت تتقوّى في أوروبا لتصبح أيديولوجية ترتبط بنظرة اختزالية وصورة نمطية للإسلام ومعتنقيه من المهاجرين في أوروبا والغرب عموما، وتسوّق المسلمين كمجموعة منغلقة على ذاتها، تؤمن بقيم رجعية تحض على العنف والنظرة السلبية للآخر، وترفض العقلانية والمنطق وحقوق الإنسان.

وقد أصبحت هذه الظاهرة واقعا معاشا بالنسبة للمسلمين في الغرب عموما، خصوصا بعد وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2011 بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث قادت الإدارة الأمريكية حملة شرسة ضد ما يسمى بالإرهاب والتي لم تخف ربطه بالإسلام في محاولة منها تشويه صورة الإسلام عموما والتضييق على المسلمين في شتى بقاع العالم، وهو ما نهجته باقي الأنظمة السياسية في أوروبا والتي انتهكت حقوق المسلمين بقانون حظر ارتداء الحجاب في فرنسا وبلجيكا، وحظر المآذن في سويسرا، وغير ذلك من ممارسات التضييق على المسلمين.

بل توسع المجال نحو خطاب سياسي وإعلامي منتقد للمسلمين، تحت غطاء الليبرالية وحرية التعبير وحقوق المرأة، ليتحول خطاب العداء والعنصرية تجاه المسلمين في الغرب إلى خطاب معتاد ومقبول، وهو ما أكدته التقارير الأوروبية ذاتها، حيث أكد "المكتب الأوروبي حول الحقوق الأساسية" أن واحدا من ثلاث مسلمين في أوروبا يتعرض للتمييز العنصري، كما أكد تقرير آخر لـ "معهد المجتمع المنفتح" أن خمسين بالمائة من المسلمين ممن أجرى معهم مقابلات في أحد عشر دولة أوروبية، تعرضوا لتمييز عنصري مقابل تسعة في المائة فقط من غير المسلمين، وهو ما يدل بوضوح على تزايد ظاهرة الإسلاموفوبيا والعداء للمسلمين في أوروبا والغرب بشكل عام.[1]

[1] رابح زغوني، "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيو ثقافية،" **المستقبل العربي**، ع.421(آذار/مارس 2014)، ص ص.122، 133.

ثانيا: جهود المنظمة في مجال محاربة تيارات الإسلاموفوبيا

من أجل محاربة تيارات الإسلاموفوبيا وحملات التشوية والكراهية التي يتعرض لها المسلمون في شتى مناطق العالم، أنشأت منظمة التعاون الإسلامي "مرصد الإسلاموفوبيا"، والذي أنشئ بتكليف من الدول الأعضاء خلال مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الثالث الذي انعقد في مكة المكرمة في 2005، وتم تفعيله بموجب قرار من مجلس وزراء الخارجية في دورته الرابعة والثلاثين التي انعقدت في العاصمة الباكستانية "إسلام أباد" في ماي 2007.

وقد شملت مهام المرصد رصد مظاهر الكراهية والتخويف من الإسلام، واتخاذ ما يلزم من تدابير لمعالجتها، ومدّ جسور الحوار بشكل منظَّم ومدروس من أجل التعريف بالقيم الإسلامية وتأهيل البلدان الإسلامية لمواجهة ما يستجد من تحديات تتصل بهذه الظاهرة[1].

وقد كشفت منظمة التعاون الإسلامي يوم الحادي عشر من شهر جويلية 2017، عن التقرير السنوي العاشر لمرصد الإسلاموفوبيا وذلك بالتزامن مع انطلاق الدورة 44 لمجلس وزراء خارجية المنظمة المنعقدة في أبيدجان بجمهورية ساحل العاج يومي 10 و11 جويلية 2017. ويغطي التقرير السنوي العاشر الفترة من أكتوبر 2016 حتى مايو 2017.

وتضمن تقرير مرصد الإسلاموفوبيا وصفا للاتجاه المتنامي للإسلاموفوبيا، خلال الفترة التي شملها التقرير، حيث تزايد الخوف من الإسلام والمسلمين في أجزاء معينة من العالم، الأمر الذي أدى إلى خلق تصورات سلبية بين غير المسلمين نحو الإسلام والمسلمين. ووفقا للتقرير، فإن هذا الاتجاه السلبي قد عززته بشكل كبير ثلاثة عوامل هي: الانتخابات الأمريكية، وقضية المهاجرين في أوروبا، وصعود الشعبوية واليمين المتطرف في أوروبا.

وأورد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، في مقدمة عرضه للتقرير، أن التقرير العاشر لمرصد الإسلاموفوبيا الذي صدر يبرهن على أن اتجاه الإسلاموفوبيا لم ينحسر بأي صورة ملموسة، حيث تواصل ترهيب المسلمين والتمييز ضدهم، كما أهينت رموز إسلامية مقدسة، واستهدَفت جرائم الكراهية أناسا يرتدون زيا إسلاميا، وأسيئت معاملة سيدات يرتدين الحجاب في الشوارع والأماكن العامة، وتواصل فرض القيود على المسلمين للحصول على مرافق لأداء الصلاة، وقام سياسيون يمينيّون ووسائل إعلام بنشر صور سيئة عن الإسلام.

[1] الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي،" اجتماع تقييمي لمرصد "التعاون الإسلامي" للإسلاموفوبيا"،" 2017/04/04، **www.oic-oci.org/topic/?t_id=13373&ref=5838&lan=ar**

وقد أرجع العثيمين بعضا من أسباب التضييق على المسلمين إلى الجماعات المتطرفة التي تصدِّر نفسها منتسبة للإسلام، وهي تسيء له وتعزّز كراهية وعداء المسلمين في جميع بقاع العالم.

غير أن أمين عام منظمة التعاون الإسلامي أكّد مواصلة المنظمة لجهودها المكافحة لظاهرة الإسلاموفوبيا سياسيا ودبلوماسيا وعمليًّا، داعيا المجتمع الدولي إلى وضع قوانين تحظر بوضوح أي دعوة للكراهية الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف.[1]

يمكن القول في ختام هذا المطلب أن هناك عوامل متعددة تساهم في اتساع ظاهرة الإسلاموفوبيا، وقد ذكر أمين عام منظمة التعاون الإسلامي في معرض عرضه للتقرير العاشر لمرصد الإسلاموفوبيا، أن الإنتخابات الأمريكية تعد من أبرز أسباب زيادة الإسلاموفوبيا، وهي دلالة واضحة على أن قيادة المنظّمة- على الأقل- تدرك أن ممارسات الإدارة الأمريكية ضد المسلمين لا تدعم توجه نبذ الكراهية وإرساء السلام في العالم، وإنما على العكس من ذلك، خاصة من خلال تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والتي تحتقر المسلمين والعرب وتحطّ من قدرهم تصريحا لا تلميحاً، غير أن المشكلة التي تطرح هو تمسّك قادة وأنظمة العالم الإسلامي بالعلاقات مع هذه الدول، بشكل تبعية دونيّة مذِلّة، وهو ما يطرح معضلة أخرى، وهي معضلة قيادة الدول الإسلامية.

[1] الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي،" التقرير السنوي العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي للإسلاموفوبيا: الاتجاه المتنامي للإسلاموفوبيا لم ينحسر بأي صورة ملموسة،" 2017/07/11،
www.oic-oci.org/topic/?t_id=13761&ref=5985&lan=ar/

الفصل الثالث

قضايا الأمة الإسلامية بين واقع التطورات الجديدة ورؤية المنظمة 2025

تمهيد

المبحث الأول: قراءة لأبرز مضامين برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2025

المطلب الأول: القدس الشريف والقضية الفلسطينية في برنامج منظمة التعاون 2025

المطلب الثاني: باقي المجالات ذات الأولوية في برنامج منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2025

المبحث الثاني: التطورات الدولية الجديدة وتأثيراتها على مستقبل ودور منظمة التعاون الإسلامي

المطلب الأول: القرار الأمريكي بشأن القدس وموقف منظمة التعاون الإسلامي

المطلب الثاني: مستقبل المنظمة بين صراعات وأزمات الدول العربية والإسلامية والتوجهات الجديدة لأقطاب رئيسية في المنظمة

الفصل الثالث: قضايا الأمة الإسلامية بين واقع التطورات الجديدة ورؤية المنظمة 2025

تمهيد:

تسعى الدراسة من خلال الفصل الثالث والأخير إلى التعرف على رؤية منظمة التعاون الإسلامي والتي تم وضعها سنة 2005، وإلى غاية سنة 2025، ومقارنتها مع واقع المنظمة الحالي، ودراسة مدى تأثير توجهات جديدة لدول في المنظمة على مستقبل وأدوار المنظمة بشكل عام.

المبحث الأول: قراءة لأبرز مضامين برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2025

يتضمن برنامج عمل المنظمة لسنة 2025، والمكون من اثنين وعشرين صفحة، رؤية لأهم قضايا الأمة الإسلامية وموقف المنظمة منها من ناحية، ومبادرات حلحلتها من ناحية أخرى، وستتطرق الدراسة في هذا المبحث لأبرز القضايا في البرنامج الذي تم تسطيره بدءا من سنة 2005، والآفاق المستهدفة سنة 2025، مع التعليق عليها انطلاقا من الوقائع الجديدة في كل قضية أو ملف.

المطلب الأول: القدس الشريف والقضية الفلسطينية في برنامج منظمة التعاون 2025

ظلّت منظمة التعاون الإسلامي منذ تأسيسها وإلى غاية رؤيتها في هذا البرنامج، تعتبر أن قضية القدس الشريف والقضية الفلسطينية، هي مركز أولويات المنظمة والتي أسست من أجل القدس، كما أن فلسطين والقدس هما قضية واحدة وأن الفصل بينهما أمر محظور تماما، حيث جدّدت المنظمة في رؤيتها على إدانة الكيان الصهيوني المحتل المتحدّي للمجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي نصت عليها الأمم المتحدة، وذلك من خلال استمرار سياسات التغيير الديمغرافي والجغرافي في الأراضي المحتلة، عبر بناء المستوطنات والتطهير العرقي وتهويد مدينة القدس الشريف وعزلها عن محيطها الفلسطيني.

وقد ذكَّرت المنظمة بأنها ستواصل جهودها الرامية لاسترجاع الفلسطينيين لحقوقهم وسيادتهم، وإنشاء دولتهم المستقلة، فوق الأراضي المحتلة سنة 1967، وعاصمتها القدس الشريف.[1]

وتحت عنوان المبادئ والأهداف، أفرد برنامج عمل المنظمة حتى سنة 2025، عنصرًا خاصا بالأهداف المرجوة في قضية فلسطين والقدس الشريف، والتي تمثلت أهم نقاطها في:

- بذل كل الجهود لإنهاء الاحتلال الصهيوني لأراضي 1967، والأراضي العربية المحتلة الأخرى وهي الجولان السوري، واستكمال انسحاب الصهاينة من بقية الأراضي اللبنانية، حسبما تنص على ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي.
- ملاحقة الاحتلال الصهيوني في المحافل الدولية، وعرض أعماله على الهيئات الجنائية الدولية.
- التأكيد على توحيد مواقف جميع أعضاء منظمة التعاون تجاه قضية فلسطين والقدس، ودعوة الدول الأعضاء إلى مقاطعة الكيان الصهيوني والتضييق عليه من جميع الجوانب حتى يمتثل للقرارات الدولية.

[1] منظمة المؤتمر الإسلامي، وثيقة رسمية تتعلق ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، **www.oic-oci.org/docdown/?docID=117&refID=5**

– بذل الجهود الدولية لتعزيز الاعتراف بدولة فلسطين وإدماجها في المؤسسات والمعاهدات الدولية ولجان ووكالات الأمم المتحدة، تعزيزا لوجودها ككيان دولي مستقل.

– دعم الوحدة الفلسطينية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

– مواصلة دعم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى(الأونروا) حتى يتسنى لها القيام بمهامها تجاه الفلسطينيين.

– دعم مدينة القدس والمحافظة على هويتها الإسلامية والعربية، وأماكنها المقدسة الإسلامية والمسيحية.

– التأكيد على دعم الرعاية والوصايا الهاشمية الأردنية التاريخية على الأماكن المقدسة في القدس الشرقية.

– التركيز على دور لجنة القدس الشريف برئاسة الملك المغربي محمد السادس وتقديم الدعم لها حتى يتعزز صمود الفلسطينيين.

– التعاون مع المنظمات الدولية وخاصة منظمة اليونسكو لتنفيذ القرارات المتعلقة بالقدس الشرقية، والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية، وحماية أماكنها المقدسة.[1]

يمكن من خلال النقاط المدرجة في برنامج المنظمة آفاق 2025 تسجيل الملاحظات التالية:

– يساير مسارُ منظمة التعاون الإسلامي مسارَ منظمة الأمم المتحدة، وهو أمر طبيعي، غير أن ما يمكن ملاحظته أن أهمية قضية القدس الشريف والقضية الفلسطينية بالنسبة لمنظمة التعاون، من المفترض أن تتجاوز مجرد موقف دوليّ محايد، نظرا لما تمثله منظمة التعاون من صوت جامع للعالم الإسلامي، والدليل على ذلك تراجع خطاب المنظمة في القضية الفلسطينية ليتخندق تحت مواقف الدول العربية وغيرها ممن دخلوا في ما يسمى بـ"عملية السلام العربية الإسرائيلية"، وهي عملية تطبيعية بامتياز، تمثل امتدادا لعملية السلام المصرية الصهيونية ومسار كامب ديفيد سنة 1978، واتفاقية مدريد سنة 1991 بين عديد الدول العربية والصهاينة، وكذلك مسار أوسلو بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني سنة 1993، واتفاق وادي عربة بين الأردن والكيان الصهيوني سنة 1994 وغيرها من اتفاقيات التطبيع، وبالتالي فإن دعوة منظمة التعاون إلى الإنسحاب الصهيوني من أراضي 1967، يعد دلالة واضحة على اعتراف المنظمة باحتلال الكيان الصهيوني لفلسطين والقدس الغربية سنة 1948، والتسليم بأن تلك الأرض لن تعود مطلقا لأصحابها الفلسطينيين.

[1] **المرجع نفسه.**

– يبدو أن دعوة المنظمة لأعضائها بمقاطعة الكيان الصهيوني والضغط عليه دبلوماسيا واقتصاديا تعد أمرا هزليا، في ظل تزايد وتيرة التطبيع لدول المنظمة مع الكيان الصهيوني، بالرغم من عمليات الإستيطان والتنكيل بالشعب الفلسطيني، ويعد قطاع غزة المحاصر منذ سنوات دليلاً واضحا على بعد أعضاء المنظمة وسياساتها عن واقع الفلسطينيين المرير.

– تعتبر دعوة المنظمةِ أعضاءَها لدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا) شيئا إيجابيا يدعم حركية ودعم منظمة الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما موقع البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي من عملية دعم قضية فلسطين والقدس؟ خاصة أن تاريخ إنشائهما يعود لسنة 1974.

المطلب الثاني: باقي المجالات ذات الأولوية في برنامج منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2025

ستتطرق الدراسة في هذا المطلب لذكر أهم المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز على بيان ما يتعلق منها بالقضايا الحرجة بالنسبة للأمة الإسلامية، خاصة أن هذا البرنامج يضع تصورا لحلحلة تلك القضايا.

أولا: مكافحة الإرهاب والتطرف والطائفية والإسلاموفوبيا

يعد هذا العنصر الترتيب الثاني في قائمة أولويات المنظمة في رؤيتها المسطرة لسنة 2025، وذلك بعد قضية فلسطين والقدس والتي أفردت لها الدراسة مطلبا خاصاً، وترى المنظمة بأن هناك عوامل عديدة ساعدت على إنبات بيئة التطرف والإرهاب والعنف، وهو الماضي المظلم الذي عاشته الشعوب المضطهدة جراء الإستدمار والإحتلال الذي خلّف التهميش والجهل والتمييز والتفكك، والنزاعات بين الأقطار المتجاورة، كما دعت المنظمة إلى عدم التوجه نحو الحلول العسكرية والأمنية البحته لحلحلة قضايا العنف والتطرف، وإنما يتطلب الأمر مقاربة شاملة إنسانية في الأساس تركّز على الحلول الجذرية للمشاكل.

كما أن ظاهرة الإسلاموفوبيا نمت في الغرب نتيجة صورة نمطية سيّئة وعنصرية أخذها الغرب عن الإسلام، مما ولّد حالة من عدم الأمن أصبح يعانيها كل مسلم في المهجر.[1]

[1] منظمة المؤتمر الإسلامي، وثيقة رسمية تتعلق ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، **مرجع سابق**.

ثانيا: الوسطية وتناغم الثقافات والأديان

ركزت رؤية المنظمة لسنة 2025 على مسألة حوار الثقافات، والذي اعتبرته من أولويات المنظمة في تطوير ثقافة السلم والوسطية بين الأمم والحضارات، كما أكدت ذات الرؤية على أهمية تنظيم الحوار وإيصاله إلى القاعدة الشعبية، حتى يكون أوسع قبولا وأعمق أثراً.

وقد ثمّنت رؤية المنظمة مبادرة المملكة العربية السعودية لإنشاء "مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي لحوار بين أتباع الأديان والثقافات" والكائن مقره بفيينا عاصمة النمسا، ودعت المنظمة الدول الأعضاء إلى بذل مزيد من الجهود لدعم جهود هذا المركز، كما أطلقت منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع الدول الغربية ما يسمى بـ"مسار اسطنبول" نتيجة للقرار 18/16 الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في مارس سنة 2011، والذي يؤكد على أهمية استخدام حرية التعبير استخداما مسؤولا لا يحرض على العنف والكراهية والتمييز على أساس الدين والمعتقد.

ثالثا: السلم والأمن

يعد السلم والأمن من أهم أولويات رؤية المنظمة لسنة 2025، كون منطقة العالم الإسلامي هي أكثر المناطق صراعات وتوترات، وهو ما يتطلب من المنظمة أن تكون شريكا دائما في مجال تحقيق الأمن والسلام في العالم الإسلامي، إذ تسعى إلى وضع آليات دائمة لمعالجة فعالة لهذا الموضوع، عبر درء النزاعات والوساطة والتسوية السلمية، وكذلك تعزيز مهارات التفاوض، ومراقبة الإنتخابات لدى العاملين في المنظمة، وذلك حتى يتسنى حلحلة القضايا الأمنية والسياسية التي لا زالت تعيشها المنطقة الإسلامية، وأبرزها القضية الفلسطينية والكشميرية وغيرهما.

وقد أدرجت رؤية المنظمة لسنة 2025 قضايا أخرى على سلم أولوياتها، هي على الترتيب كالتالي:

- البيئة وتغير المناخ والإستدامة البيئية.
- التخفيف من وطأة الفقر: خصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا.
- التجارة والإستثمار والقطاع المالي.
- الزراعة والأمن الغذائي.
- التشغيل والبنية التحتية والتصنيع.
- العلوم والتكنولوجيا والإبتكار.
- التعليم.

- الصحة.
- قضايا النهوض بالمرأة.
- العمل الإنساني الإسلامي المشترك.
- حقوق الإنسان والحكم الرشيد والمساءلة
- الإعلام والدبلوماسية العامة.
- تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وبنية المعلومات الرقمية.
- الإصلاحات المؤسسية لمنظمة التعاون الإسلامي.[1]

يمكن القول في ختام هذا المطلب أن الأهداف المسطرة في برنامج المنظمة لسنة 2025، أهداف تتوافق مع المرحلة التي يعيشها العالم الإسلامي ومتطلباتها، غير أن المشكلة الرئيسية هو افتقاد البرنامج إلى آليات تضمن تنفيذه وتطبيقه، إذ يرجع في كل هدف يسطّره إلى دعوة الدول الأعضاء للالتزام، وهي نقيصة في عمل المنظمات الحكومية التي تفتقد إلى إطار فوق قومي يتجاوز سيادة كل دولة على حده، وهي ظاهرة تسري على جميع المنظمات الدولية الحكومية باستثناء تلك التي لديها أجهزة اتخاذ قرار قائمة بذاتها، كالإتحاد الأوروبي الذي لديه برلمان أوروبي ومفوضية أوروبية، وأجهزة اتخاذ قرار منفصلة عن القرارات الحكومية الفردية، وهو ما يضمن نجاح تلك المنظمة وتنفيذ مشاريعها.

[1] **المرجع نفسه.**

المبحث الثاني: التطورات الدولية الجديدة وتأثيراتها على مستقبل ودور منظمة التعاون الإسلامي

ستتعرض الدراسة خلال هذا المبحث لأهم التطورات التي برزت على الساحة الدولية والإسلامية، والتي يمكن أن تؤثر في دور منظمة المؤتمر الإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية تأثيرا سلبيا، والمتمثلة أولا في القرار الأمريكي الأحادي والمتعلق بالإعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

أما التجلي الثاني فيتمثل في التوجهات الجديدة لأقطاب رئيسية في المنظمة على غرار المملكة العربية والسعودية وبعض الدول العربية، التي بدأت تتخذ خطوات في اتجاه يبدو أنه بعيد عن المصالح الإسلامية.

المطلب الأول: القرار الأمريكي بشأن القدس وموقف منظمة التعاون الإسلامي

في السابع عشر من شهر ديسمبر 2017، أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب في خطاب متلفز من البيت البيض اعترافه بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، وقد أردف ذلك بإعطاء أوامره للبدء بنقل السفارة الأمريكية من مقرها في "تل أبيب" إلى القدس، واعتبر ترامب أن الخطوة قد تأخرت كثيرا، وأنه يعتبر مقاربة جديدة إزاء الصراع العربي الصهيوني، كما أن تأخير إعلان قراره لن يحقق شيئا في سبيل التوصل للسلام، وذلك في إشارة واضحة إلى الإدارات الأمريكية السابقة، والتي أجّلت موضوع نقل الاعتراف بالقدس عاصمة للصهاينة منذ سنة 1995 إدراكا منها تأثيره على الدور الأمريكي فيما يخص عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.[1]

وقد تم فعلا نقل السفارة الأمريكية للقدس، والتي افتتحت يوم 14 ماي 2018، وذلك في تحدّ أمريكي واضح لكل دول العالم، والعالم الإسلامي وما يتضمنه من حلفاء وموالين للولايات المتحدة الأمريكية.

[1] موقع الجزيرة نت،" ترامب يعلن القدس عاصمة لإسرائيل ونواب يرحبون،" 2017/12/07، **www.aljazeera.net/news/arabic/2017/12/6/**

موقف منظمة التعاون الإسلامي:

بعد إعلان القرار الأمريكي مباشرة توجّه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بطلب مؤتمر استثنائي لأعضاء منظمة التعاون الإسلامي يعقد في العاصمة اسطنبول يوم الأربعاء 13 ديسمبر 2017، وقد لقي هذا الطلب ترحيبا من المنظمة، وإشادة بالدور التركي في قضايا الأمة الإسلامية عموما وقضية القدس وفلسطين بشكل خاص.

وقد التأمت القمة في المكان والتوقيت المحددين مع تسجيل حضور 48 دولة من أصل 57 عضوا في المنظمة، في حين أن مستوى التمثيل لم يتجاوز 16 رئيسا (مسؤولا أولا في البلاد باختلاف تسمياتهم). وقد خلص المؤتمر الإستثنائي إلى نص إعلان أبرزه:

- رفض وإدانة بيان الإدارة الأمريكية غير القانوني بشأن وضع القدس.
- يعلن المؤتمرون أن البيان الأمريكي باطل ولاغٍ من وجهة نظر الضمير والعدالة والتاريخ، شأنه في ذلك شأن قرار إسرائيل ضم القدس وتدابيرها وإجراءاتها هناك والتي لم تكن ولن تكون يوماً مقبولة، ودعوة جميع أعضاء الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي إلى التماسك بالقرارات الأممية فيما يخص فلسطين والقدس.
- إعلان المؤتمرين عزمهم على التعاون والتنسيق من أجل نصرة قضية فلسطين والقدس الشريف في المحافل الدولية، لاسيما في الأمم المتحدة.
- إعلان حشد الدعم باسم الإنسانية جمعاء لتقوية دولة فلسطين ومؤسساتها في جميع المجالات.
- دعوة جميع الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين التي تم الإعلان عنها عام 1988 بالجزائر، إلى اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة.[1]
- دعوة العالم أجمع إلى الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة محتلة لدولة فلسطين.
- دعم مسعى المصالحة بين الفلسطينيين، نظرا لضرورته في هذه المرحلة الحرجة.
- دعوة إدارة ترامب إلى مراجعة قرارها غير القانوني الذي من شأنه إشعال الفوضى في المنطقة.
- دعم الفلسطينيين ونضالهم في سبيل تحقيق دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.[2]

وكموقف من إقدام الولايات المتحدة على نقل سفارتها إلى القدس والذي تم يوم 14 ماي 2018، نص البيان الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي

[1] موسوعة الجزيرة نت،" نص إعلان اسطنبول الصادر عن القمة الإسلامية حول القدس،" 2017/12/14، **www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/12/14/**

[2] **المرجع نفسه.**

المنعقد في 14 ماي 2018 ببنغلاديش، من أن الخطوة الأمريكية تعد انتهاكا سافرا للقانون الدولي والشرعية الدولية، وازدراء لموقف المجتمع الدولي تجاه القدس، حيث رفض المنظمة عبر البيان الخطوة الأمريكية رفضاً قاطعاً وأدانتها بأشد العبارات، واعتبرتها اعتداءً يستهدف الحقوق التاريخية والقانونية والطبيعية والوطنية للشعب الفلسطيني، ويقوّض مكانة الأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي، ويمثل في النهاية تهديداً للسلم والأمن الدوليين، على نحو ما عبرت عنه الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدة في إسطنبول يوم 13 ديسمبر 2017، وكذلك المجتمع الدولي في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد يوم 21 ديسمبر 2017.

ورأت منظمة التعاون الإسلامي أن الإدارة الأمريكية قد نقضت تعهداتها الخاصة وعبّرت عن ازدرائها وعدم احترامها للحقوق الفلسطينية المشروعة وللقانون الدولي وأظهرت بجلاء أنها لا تكنّ أي اعتبار للحقوق والمشاعر الدينية للأمة الإسلامية؛ وخلصت إلى أن الإدارة الأمريكية الحالية قد عطّلت إمكان القيام بدور الوساطة في أي جهود مستقبلية للسلام في فلسطين.

وقد أعلنت المنظمة عن مواصلة جهودها للدفاع عن حل الدولتين وعن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته، وذلك من خلال خلق واقع سياسي وقانوني إيجابي لا رجعة فيه وقيادة الجهود الرامية إلى صياغة مقاربة متعددة الأطراف وذات مصداقية لإنهاء النزاع وفق أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة[1].

وتقرر منظمة التعاون الإسلامي انتهاج جميع السبل القانونية والسياسية والتشريعية المتاحة على المستويين الوطني والدولي لمواجهة ووقف الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة ومنها القدس الشرقية، واعتماد إجراءات تكفل حرمان الشركات وغيرها من الجهات الفاعلة التي تختار الاستفادة من النظام الاستعماري الإسرائيلي، من ولوج أسواق منظمة التعاون الإسلامي.

كما تولي منظمة التعاون الإسلاميّ أهميةً كبيرةً لسلامٍ عادلٍ وشاملٍ قائمٍ على حل الدولتين، تكون فيه القدس الشريف عاصمة دولة فلسطين، وذلك طبقاً للإطار المرجعيّ المعترف به دولياً ولمبادرة السلام العربية لعام 2002 التي تبناها مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الذي عقد في مكة المكرمة عام 2005، ومؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الذي عقد في جاكرتا عام 2016، ومؤتمر القمة

[1] الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي،" البيان الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي.." **www.oic-oci.org/topic/?t_id=18683&t_ref=10345&lan=ar،2018/05/14**

الإسلامي الاستثنائي الذي عقد في اسطنبول في 13 ديسمبر 2017، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/10 المؤرخ في 21 ديسمبر 2017[1].

في ختام هذا المطلب يمكن القول أن موقف منظمة التعاون الإسلامي ظل في مستوى التنديد والإستنكار والرفض، من دون وجود آلية فعالة للتصدي للمشاريع الصهيونية والأمريكية والتي تتميز بالتنفيذ مباشرة وقلّة التصريحات، كما دلّ تطور الأوضاع على غياب إرادة إسلامية جماعية لنصرة قضايا الأمة الإسلامية، والشاهد على ذلك حضور 16 زعيما في قمة اسطنبول(ديسمبر 2017) من 57 دولة عضو في منظمة التعاون، في حين حضر قمة الرياض التي حضرها الرئيس الأمريكي ترامب والتي كانت في نفس السنة (ماي 2017) نحو 36 قائدا بدرجة ملك ورئيس، وهو ما يفسّر واقعيا مكانة القدس وقضايا الأمة الإسلامية في فكر وبرامج قادة العالم الإسلامي.

المطلب الثاني: مستقبل المنظمة بين صراعات وأزمات الدول العربية والإسلامية والتوجهات الجديدة لأقطاب رئيسية في المنظمة

سيتعرض المطلب الأخير إلى واقع المسلمين وخاصة في المنطقة العربية والإسلامية وتحالفاتهم، إضافة إلى بعض المواقف والسياسات التي ظهرت في السنوات الأخيرة والتي تمس دولا رئيسية ومؤسِّسة لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي يبدو أنها ستؤثر على دور المنظمة على ضعفه وتواضعه.

أولا: مشكلات المنطقة العربية والإسلامية: وتعرض الدراسة هنا للمشكلتين السورية واليمنية والليبية، والتحالفات العربية المختلفة ضمنها:

1- المشكلة السورية: تعد الأزمة السورية دليلا واضحا على تشتت الدول العربية والإسلامية، إذ عم الفشل في حل هذه المشكلة كل التنظيمات الإقليمية العربية والإسلامية (جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منظمة التعاون الإسلامي)، وتشتت مواقف دول المنطقة بين مؤيد للنظام السوري ومعارض له، وطرف ثالث محايد، لذلك خرجت المشكلة السورية وتحولت إلى معضلة بدون حل، نظرا لأن خيوطها خرجت من الإطارين العربي والإسلامي، لتدخل بؤرة الصراع الدولي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، في حين يستخدم العرب أحيانا بحسب ما يراه أحد الطرفين خادما لمصلحته.

[1] المرجع نفسه.

2- المشكلة اليمنية: وهي القضية الثانية في منطقة الشرق الأوسط، والتي بدأت بانتفاضة داخلية ضد حكم علي عبد الله صالح، لتتحول اليمن فيما بعد إلى ساحة للصراع بين الحوثيين المدعومين من إيران وما يسمى بنظام الشرعية، والذي تدعمه المملكة العربية السعودية، والتي تسير ما يسمى بـ"عاصفة الحزم" والتي أعلنتها منذ 2015، ولا زالت، لتخلف أزمة تنذر بكوارث إنسانية في عموم اليمن، ولازال اليمن يعيش الويلات خاصة بعد تفرّد دول داخل التحالف الذي تقوده السعودية بتنفيذ أجندات بعيدة عن الأهداف المعلنة من قبل التحالف.

3- الأزمة الليبية: حيث تعاني ليبيا من حالة عدم استقرار داخلي، إذ لا يوجد ممثل وحيد متفق عليه في الداخل الليبي، كما أن ظاهرة انتشار السلاح في الداخل، والصراع على السلطة، وتعدد مواقف وأدوار الأطراف الإقليمية والدولية، يجعل الأزمة الليبية معقّدة، وتنتظر حلاً يبدو بعيدا في الأمد القريب.

إضافة إلى ذلك لازالت المنطقة العربية والإسلامية، تعاني مشاكل وقضايا قديمة متجددة، سواء على الساحة العراقية أو اللبنانية، أو المصرية، في مشهد يعد من أسوء المشاهد التي تعانيها المنطقة العربية والإسلامية، كما تبقى قضايا المسلمين في أفغانستان وباكستان، والأقليات المسلمة في آسيا وخصوصا الروهينغيا في ميانمار تصف أبشع وأعنف ما يتعرض له المسلمون في العالم.

ثانيا: التوجهات الجديدة لأطراف رئيسية في منظمة التعاون الإسلامي

1- توجهات المملكة العربية السعودية:

أ/ تغييرات داخلية:

منذ أن تولى محمد بن سلمان ولاية العهد في المملكة بدلا من الأمير محمد بن نايف يوم 29 أفريل 2015 ، قام بعدة إجراءات سماها "إصلاحات"، والتي افتتحها بالإجهاز على السلطة الدينية مفتتحا معركته بـ"هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، المعروفة شعبيا باسم "المطاوعة" والتي تأسست منذ عام 1940، من أجل ضمان التزام المجتمع السعودي بـ "نهج إسلامي محدد" للدولة، وتولت الهيئة مهمة رقابة التزام السعوديين بالأحكام الشرعية المطبقة بالمملكة، بدءا من ملابس النساء وصولا إلى إغلاق منافذ البيع أوقات الصلوات. وقد توسعت الهيئة وانتشرت فروعها في جل مناطق البلاد.[1]

[1] محمد السعيد،" الإتجاه نحو العلمانية رجالات الحكم السلماني الجديد بالمملكة،" 2017/10/23، **www.midan.aljazeera.net/reality/politics/2017/10/23/**

وقد فتح بن سلمان المجال واسعا لعدة إصلاحات– كما سماها – أبرزها تنشيط لجنة الترفيه، والتي أصبحت تشرف على احتفالات تقام بالمملكة يحضرها الرجال والنساء، من قبيل المسرحيات، وحفلات الرقص العالمية، والتي سجلت أول دخول للسعودية.

كما اعتقل بن سلمان عديد الدعاة والمصلحين في المملكة العربية السعودية، على غرار الشيخين سلمان بن فهد العودة وعوض القرني من دون أسباب واضحة، وقد اتهم القرني سابقا بأنه من أتباع تنظيم الإخوان المسلمين التي تعتبرها السعودية منظمة إرهابية.

وقد تم اعتقال عديد رجال الأعمال لشهور فيما عده الإعلام السعودي عملية محاربة للفساد.

وقد باركت عديد الدول الكبرى سياسات بن سلمان واعتبرتها خطوة مهمة في طريق التحاق المملكة العربية السعودية بركب الدول المتحضرة، وأهم هذه الدول هي الولايات المتحدة.

ب/ التغييرات الإقليمية:

برزت سياسات بن سلمان والموقف السعودي عامة، من خلال عملة دعائية ضد إيران واستراتيجياتها في المنطقة، من خلال تصريحات يرددها المسؤولون السعوديون في كل محفل، في حين أن الكيان الصهيوني الغاصب والمحتل غاب تماما عن كل ذكر، وهو ما دل على صحة عديد التقارير الإخبارية والصحفية التي تتحدث عن قرب التطبيع السعودي الصهيوني، والذي بدأ يأخذ أشكال فتح المجال الجوي السعودي للطائرات المتوجهة إلى إسرائيل.

كذلك اعتبرت مقاطعة قطر وكأنها خيار استراتيجي للسعودية وحلفائها في هذه الخطوة، وهم دول الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، وتمثل هذه الخطوة أمرا خطيرا يهدّد بقاء الجسم الخليجي المشترك والمتمثل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك يهدد دور المملكة العربية السعودية باعتبارها الأم الكبرى في المنطقة، وصاحبة مبادرات الإصلاح.

ج/ التغييرات الخارجية:

برزت المملكة العربية السعودية أكثر ارتباطا بالولايات المتحدة منذ وصول محمد بن سلمان، إلى درجة عدم المشاركة لا بدرجة ملك ولا ولي عهد في كل قمة إسلامية بشأن القدس، كما أن المواقف السعودية تجاه القدس أصبحت أخف وطأة من المواقف السابقة، ومنها اعتبار وزير الخارجية

السعودي عادل الجبير، في تصريح له بعد إعلان الولايات المتحدة قرارها بشأن القدس، بأن الولايات المتحدة لا تزال وسيطا نزيها في القضية الفلسطينية.[1]

2- توجهات دول أخرى:

اتجهت مجموعة أخرى من الدول العربية والإسلامية الأعضاء في المنظمة، إلى انتهاج سياسات بعيدة عن أي هدف يمكن أن يخدم الأمة الإسلامية، ونذكر بعض هذه الدول وبعض أدوارها إجمالا لا تفصيلا، وهي مصر والتي تصدِّر نفسها أهم دول العالم الإسلامي، والتي نهجت نهجاً سيئا تجاه القضية الفلسطينية، تبدى في ممارسات عديدة كزيارات متبادلة بين مسؤولين صهاينة ومصريين من ناحية، وإجراءات معبر رفح في وجه المحاصَرين في غزة، ثم التنسيق مع خليفة حفتر، وقصف مواقع في ليبيا، وهو مالا يخدم الأمة الإسلامية، بل يسيء إليها ويخرِّب واقعها.

ونفس الشيء مع دولة الإمارات العربية المتحدة وأدوارها المريبة في اليمن، وعلاقتها المعلنة مع الكيان الصهيوني، وتدخلها في الأزمة الليبية عسكريا، وقيادتها حملة مقاطعة قطر إلى جانب السعودية، وهو ما يضع مستقبل المنطقة العربية والإسلامية في نفق مظلم لا يرى نور في الأمد المنظور.[2]

في ختام هذا المطلب يمكن القول أن التوجهات الجديدة لدول إسلامية وعربية تعد أقطابا في منظمة التعاون الإسلامي، يعد أمرا خطيرا على دور المنظمة في المستقبل، فالمملكة العربية السعودية هي مركز المنظمة ومقر أمانتها العامة ومقر عديد أجهزتها، وتغيير التوجه في ما تقدم أمر يعد أمراً محبطاً لكل من يسعى إلى تطوير دور المنظمة وتنميتها.

---

[1] موقع الجزيرة نت،" الجبير: واشنطن تبقى وسيطا نزيها في عملية السلام،" 2017/12/14،
www.aljazeera.net/news/arabic/2017/12/14/

[2] كريستين كوتس أولريخسن،" الإمارات العربية: تحولات القوة والدور،" 2017/06/08،
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170608103329366.html

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه في الفصول السابقة تخلص الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيات المطروحة، حيث أن منظمة التعاون الإسلامي تتكون من إطار تنظيمي وهيكلي متنوع، يضم أجهزة رئيسية وأخرى فرعية ومنتمية، غير أن العنصر الأهم في كل ذلك، هو تفعيل وظائف هذه الأجهزة، حتى يمكنها للمنظمة تحقيق أهدافها وحماية مبادئها، فوجود جهاز بقيمة محكمة العدل الإسلامية أمر جيد نظريا، غير أن الواقع المؤسف هو بقاء هذه المحكمة رهينة النصوص القانونية، ومن دون أي تطبيق أو إنفاذ لها على أرض الواقع.

كما أن ضعف تماسك منظمة التعاون الإسلامي، أدى إلى ضعف مواقفها، وذلك نتيجة لما تم إثباته في الفصل الثاني من نشوء نزاعات داخل جسم المنظمة، مما أدى إلى ضعف مواقفها الخارجية، سواء في قضايا إرساء منظومة أمن جماعي موحدة، أو في الدفاع عن حقوق الأقليات المسلمة في العالم، أو في تصدير صورة لمنظمة نموذجية تعرض وتبيّن قيم الإسلام السمحاء، خاصة مع تزايد الإسلاموفوبيا في العالم الغربي خصوصا.

وفيما يخص مستقبل المنظمة ودورها، خلصت الدراسة إلى أن اتخاذ بعض الدول الأعضاء مساراً مخالفا لمبادئ المنظمة المنصوص عليها في النظام الأساسي، سيؤثر على مستقبل المنظمة ودورها، والذي يسعى فريق آخر من أعضائها إلى تطويره وتفعيله، وهو ما يدخل المنظمة في صراع داخلي مع أعضائها، وهو ما سيضعف أكثر من قيمتها في العالم عموما، والعالم الإسلامي خصوصا، فكيف تصدر منظمة نفسها بأنها صوت العالم الإسلامي، ومن ناحية أخرى نجد بعض أعضائها ينتهجون سياسات واستراتيجيات ضد العالم الإسلامي وقيمه ومبادئه.

وبشكل عام يمكن القول أن منظمة التعاون الإسلامي بذلت أدوارا عديدة في سبيل الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية، لكن تلك الأدوار والمواقف افتقدت إلى آلية داخل المنظمة تضمن تنفيذها، وقد يعزى ذلك إلى عدم رغبة عديد من الدول الأعضاء في تنصيب تلك الآليات، أو تفعيل ما هو موجود منها، على غرار محكمة العدل الإسلامية.

كما يلاحظ أن معظم قرارات المنظمة اتخذ في اجتماعات وزراء الخارجية، بالرغم من أن العديد من تلك القرارات كانت تخص قضايا جوهرية بالنسبة للمنظمة كقضية القدس الشريف والقضية الفلسطينية، وقضايا إبادة الأقليات الإسلامية مثلما وقع لأقليات الروهينغيا المسلمة في ميانمار أو في جمهورية أفريقيا الوسطى، وغيرهما كثر، وهي قضايا ملحة تستدعي حضورا لكل قادة وزعماء دول

المنظمة، وليس فقط لوزراء الخارجية، كما أن عقد القمم الإسلامية الأخيرة في اسطنبول كقمة القدس في ديسمبر 2017، أو التي دعا إليها الرئيس التركي في ماي 2018، أيضا بشأن القدس، يدل دلالة واضحة على تراجع دور دول مؤسِّسة للمنظمة وتحتوي مقرَّها وغالبية أجهزتها، على غرار المملكة العربية السعودية، والتي اختارت نهجا آخر بعيدا عن مصالح وقضايا الأمة الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

1- سورة الإسراء، الآية (1).

2- سورة المؤمنون، الآية (50).

ثانيا: الأحاديث النبوية

3- رواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي وصححه الألباني.

4- رواه الطبراني في الكبير وصححه الألباني.

5- رواه النسائي وابن ماجه. وهو صحيح.

6- متفق عليه

ثالثا: الكتب

7- ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ج.3 (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط.2،1420هـ،1999م).

8- أحمد الرشيدي، **منظمة المؤتمر الإسلامي** دراسة قانونية- سياسية في ضوء قانون المنظمات الدولية (القاهرة: مركز...، ط.1، 1997).

9- أكمل الدين إحسان أوغلو، **العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد**. منظمة التعاون الإسلامي (القاهرة: دار الشروق، ط.1،2013).

10- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي "النظرية العامة. المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006).

11- صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية** (القاهرة: دار الفكر العربي، ط.1، 2007) ص.281

12- الطبري محمد بن جرير، **جامع البيان عن تاويل آي القرآن**، ج.18(بيروت: دار الفكر،1405هـ).

13- القرطبي محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد بن عبد العليم البردوني، ج.12(القاهرة: دار الشعب، ط.2،1372هـ/1952م).

14- محمد رتيب محمد عبد الحافظ، **منظمة التعاون الإسلامي** دراسة قانونية في ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية،ط.1، 2017) ص ص.7،8.

رابعا: الدوريات

15- رابح زغوني،"الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيو ثقافية،" المستقبل العربي، ع.421(آذار/مارس 2014)،

خامسا: الأطروحات

16- أوهيبة خديجة، "موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من قضية القدس"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص علاقات دولية (جامعة وهران: كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2010/2009).

17- حازم محمد خليل، نحو إنشاء قوات حفظ سلام لمنظمة التعاون الإسلامي، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2015).

سادسا: المواقع الإلكترونية

18- كريستين كوتس أولريخسن،" الإمارات العربية: تحولات القوة والدور،" 2017/06/08، **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170608103329366.html**

19- محمد السعيد،" الإتجاه نحو العلمانية رجالات الحكم السلماني الجديد بالمملكة،" 2017/10/23،

www.midan.aljazeera.net/reality/politics/2017/10/23/

20- منظمة المؤتمر الإسلامي، وثيقة رسمية تتعلق ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025،

www.oic-oci.org/docdown/?docID=117&refID=5

21- موسوعة الجزيرة نت،" نص إعلان اسطنبول الصادر عن القمة الإسلامية حول القدس،" 2017/12/14،

www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/12/14/

22- موسوعة الجزيرة، "كيف أحرق المسجد الأقصى عام 1969م،" 2016/08/21، www.aljazeera.net/**encyclopedia/events/2016/8/21**

23- الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي ،"إجماع إسلامي في افتتاح وزاري دكّا على إيلاء الأولوية لفلسطين والروهينغيا،" 2018/05/05،

www.oic-oci.org/topic/?t_id=18647&ref=10332&lan=ar

24- الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي، "تاريخ المنظمة،"

www.oic-oci.org/ .? P-id=56&p-ref= 26&/an= ar

25- الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي،" اجتماع تقييمي لمرصد "التعاون الإسلامي" للإسلاموفوبيا"،" 2017/04/04،
www.oic-oci.org/topic/?t_id=13373&ref=5838&lan=ar
26- الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي،" البيان الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي.." 2018/05/14،
www.oic-oci.org/topic/?t_id=18683&t_ref=10345&lan=ar
27- الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي،" التقرير السنوي العاشر لمرصد منظمة التعاون الإسلامي للإسلاموفوبيا: الاتجاه المتنامي للإسلاموفوبيا لم ينحسر بأي صورة ملموسة،" 2017/07/11،
www.oic-oci.org/topic/?t_id=13761&ref=5985&lan=ar/
28- الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي،" المنظمات،"
www.oic-oci.org/home/?lan=ar
29- الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي،" منظمة التعاون الإسلامي تعرب عن انزعاجها إزاء نتائج تقرير الأمم المتحدة وتدعو إلى اتخاذ تدابير اقتصادية ودبلوماسية ضد ميانمار،" 2017/10/14،
www.oic-oci.org/topic/?t_id=15906&ref=8034&lan=ar
30- موقع الجزيرة نت،" ترامب يعلن القدس عاصمة لإسرائيل ونواب يرحبون،" 2017/12/07،
www.aljazeera.net/news/arabic/2017/12/6/
31- موقع الجزيرة نت،" الجبير: واشنطن تبقى وسيطا نزيها في عملية السلام،" 2017/12/14،
www.aljazeera.net/news/arabic/2017/12/14/
32- موقع منظمة التعاون الإسلامي،" وفد منظمة التعاون الإسلامي يزور مخيمات اللاجئين الروهينغيا في بنغلاديش لتفقد أوضاع حقوقهم الإنسانية،" 2018/01/01،
ww.oic-oci.org/topic/?t_id=17211&ref=9153&lan=ar
33- موقع منظمة التعاون الإسلامي،"منظمة التعاون الإسلامي ترحب بتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة لميانمار،" 2017/12/25،
www.oic-oci.org/topic/?t_id=17197&ref=9148&lan=ar

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
مقدمة	**2**
الفصل الأول **منظمة التعاون الإسلامي . إطار مفاهيمي وهيكلي .**	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: ماهية منظمة التعاون الإسلامي	**8**
المطلب الأول: النشأة والتعريف	**8**
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ منظمة التعاون الإسلامي	**12**
المبحث الثاني: الإطار الهيكلي والتنظيمي لمنظمة التعاون الإسلامي	**14**
المطلب الأول: الأجهزة الرئيسية	**14**
المطلب الثاني: الأجهزة الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي	**17**
الفصل الثاني **موقف منظمة التعاون الإسلامي من أبرز قضايا الأمة الإسلامية**	
تمهيد	**24**
المبحث الأول : دور منظمة التعاون الإسلامي في قضية فلسطين والقدس الشريف	**25**
المطلب الأول: أهمية القدس في القرآن والسنة النبوية	**25**
المطلب الثاني: قضية القدس في برنامج منظمة التعاون الإسلامي	**27**
المبحث الثاني: الأمن الجماعي وتسوية النزاعات في منظمة التعاون	**31**

الإسلامي	
المطلب الأول: مبدأ الأمن الجماعي وتطبيقاته في منظمة التعاون الإسلامي	**31**
المطلب الثاني: دور منظمة التعاون الإسلامي في تسوية النزاعات البينية	**35**
المبحث الثالث: مواقف وأدوار منظمة التعاون الإسلامي تجاه قضايا الأقليات المسلمة والإسلاموفوبيا	**39**
المطلب الأول: موقف ودور منظمة التعاون الإسلامي تجاه قضايا الأقليات المسلمة	**39**
المطلب الثاني: موقف ودور منظمة التعاون الإسلامي تجاه ظاهرة الإسلاموفوبيا	**46**
الفصل الثالث **قضايا الأمة الإسلامية بين واقع التطورات الجديدة ورؤية المنظمة 2025**	
تمهيد	**50**
المبحث الأول: قراءة لأبرز مضامين برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2025	**51**
المطلب الأول: القدس الشريف والقضية الفلسطينية في برنامج منظمة التعاون 2025	**51**
المطلب الثاني: باقي المجالات ذات الأولوية في برنامج منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2025	**53**
المبحث الثاني: التطورات الدولية الجديدة وتأثيراتها على مستقبل ودور منظمة التعاون الإسلامي	**56**
المطلب الأول: القرار الأمريكي بشأن القدس وموقف منظمة التعاون الإسلامي	**56**
المطلب الثاني: مستقبل المنظمة بين صراعات وأزمات الدول العربية والإسلامية والتوجهات الجديدة لأقطاب رئيسية في المنظمة	**59**
الخاتمة	**65-64**
قائمة المصادر والمراجع	**69-67**
قائمة المحتويات	**72-71**